تضامنًا مع مجلة الآداب

تضامنًا مع حريّة التعبير

إذنْ حكمت المحكمة بأنّ الآداب ورئيسَ تحريرها ارتكبا قدحًا وذمًّا في حقّ السيّد فخري كريم، «كبيرِ مستشاري رئيس العراق» وممثّله أيضًا أمام الرؤساء. وبالطبع قرّرت الآداب استئنافَ الحكم، لا تعنّتًا وعنادًا بلا طائل، بل إيمانًا منها بأنّ الافتتاحيّة (٥ ـ ٦ / ٢٠٠٧) موضوعَ الدعوى القضائيّة جزءٌ من معاركها الثقافيّة ـ السياسيّة المتواصلة، على ما نأمل أن يتبيَّن للقرّاء في الصفحات الآتية.

يضمّ هذا الملفّ مقالاً كتبه رئيسُ تحرير الآداب في الزميلة الأخبار يشرح فيها أسبابَ قرار الاستئناف؛ ومقابلةً أجرتْها الزميلةُ البناء؛ ورسائلَ ومقالاتٍ تضامنيّةً إلكترونيّةً وورقيّة؛ ومقالاً نُشر في الزميلة القدس العربيّ؛ فضلاً عن مؤتمر صحفيّ أقامتْه «حملةُ التضامن مع مجلة الآداب وحريّة التعبير» في مقرّ المجلة، أيْ دار الآداب؛ أمّا الختام فهو الحكمُ القضائيّ!

الجدير ذكرُه أنّ جريدة المدى للسيّد فخري كريم نَشرتْ مقالاً طويلاً تضمّن الحكمَ القضائيّ، وهو بعنوان: «القضاء اللبنانيّ ينتصر لـ المدى ويدين افتراءاتِ سماح إدريس وأعوانِه» (١٠ / ٣ / ٢٠١٠) فكال اتهاماتٍ جديدةً للمجلة ورئيسِ تحريرها والموقّعين على ميثاق الشرف (الآداب ١ ـ ٣، ٢٠٠٨)، وامتدح القضاءَ اللبنانيّ لـ «حزمه» و«تحقيقِه العدالةَ» و«مصداقيّتِه وانتصارِه للحقّ» ـ وكلُّ ذلك «أمرٌ يدعو إلى التباهي،» وإلى الافتخار بـ «ديموقراطيّة لبنان الرائدة في بثّ إشعاع الحريّة ورفع قيمة الإنسان»!

الآداب

لهذه الأسباب نستأنف الحكمَ... والمعركة!

قرأتُ قبل أيّام الخبرَ الآتي في الصحف: «أَصدرتْ محكمةُ المطبوعات في بيروت حكمًا يقضي بتغريم كلٍّ من سماح إدريس وعايدة مطرجي إدريس مبلغَ ستّة ملايين ليرة لبنانيّة، وإلزامِهما أن يدفعا بالتكافل والتضامن مبلغَ مئة ألف ليرة كتعويضٍ رمزيّ للمدّعي فخري كريم وَليّ، وبإلزامهما بنشر خلاصةٍ عن الحكم على نفقتهما في مجلة الآداب في العدد الأول بعد تبلّغهما الحكمَ. وكان المدّعي، وهو من الجنسيّة العراقيّة، قد تقدّم بشكوى مباشرةٍ على مجلة الآداب، ممثّلةً بصاحبيْها سهيل وسماح إدريس والمدير المسؤولِ في المجلة عايدة مطرجي إدريس وكاتبِ المقال سماح إدريس، في جرم القدح والذمّ.»

من حقّ قرّاء جريدة **الأخبار** عليّ أن يَعلموا مجرياتِ الدعوى التي رفعها «مستشارُ الرئيس العراقيّ» بسبب افتتاحيّةٍ نشرتْها مجلةُ الآداب ربيعَ العام ٢٠٠٧، ولماذا قرّرتُ اليوم استئنافَ الحكم. فقد نشرت الجريدة بين ٢٠٠٧/١٢/١٩ و٢٠٠٨/٤/٢٥ عشرَ مقالات،[١] فضلاً عن تحقيقٍ من سوريّة،[٢] وكلُّها يَشْجب الدعوى، و/أو يسلّط الضوءَ على تاريخ اليسار في العراق وعلى السيّد المستشار، وبعضُها جاء من أشخاص رَبَطتْهم بهذا الأخير في السابق علاقاتٌ سياسيّةٌ وثيقةٌ، الأمرُ الذي قد يُسْهم في نفي مزاعم «القدح والذمّ» و«سوءِ النيّة» الشخصيّة من طرفي تجاه المدّعي. كما نشرت الجريدة «وثيقةَ شرفٍ بين أنصار الكلمة الحرّة،» وقّعها أكثرُ من ألف عاملٍ في الشأن الثقافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والقانونيّ، ومن شتّى المشارب السياسيّة، ومن بينهم من لبنان: رئيسُ الوزراء الأسبق سليم الحصّ، والوزراءُ السابقون جورج قرم وألبير منصور وعصام نعمان، والنائبُ الحاليّ عن حزب الله علي فيّاض، ومسؤولُ الدراسات في التيّار الوطنيّ الحرّ أدونيس العكرة، ورئيسُ حركة الشعب النائب السابق نجاح واكيم، والقياديّان في الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ سعدالله مزرعاني وماري الدبس، والراحلون الكبار المخرجة السينمائيّة رندة الشهّال والمثقفان المناضلان شفيق الحوت وأنيس صايغ، والمحامون ألبير فرحات وإلياس مطران وطلال شرارة وصلاح الدين الدبّاغ، والمؤرّخان بيان نويْهض الحوت ومسعود ضاهر، والمخرجان السينمائيّان جان شمعون وميّ المصري، والمخرجان المسرحيّان روجيه عسّاف وحنان الحاج علي، والناشر ورئيسُ المؤتمر القوميّ العربيّ حاليّاً خير الدين حسيب، والمفكّر منح الصلح، والخبير الاقتصاديّ كمال حمدان، والسياسيّ الناشط معن بشّور، والأساتذة الأكاديميّون أحمد دلاّل وزياد حافظ ونداء أبو مراد وسعاد جوزف وأسعد أبو خليل ورانية المصري ورامي زريق وماهر جرّار ونهلة الشهّال وجلال توفيق. وممّا ورد فيها:

«استنادًا إلى المادة ج من مقدّمة الدستور اللبنانيّ التي جاء فيها أنّ لبنان جمهوريّةٌ ديمقراطيّةٌ برلمانيّةٌ تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّةُ الرأي والمعتقد؛ وكذلك استنادًا إلى المادة الثالثة عشرة من الفصل الثاني التي كَفلتْ حريّةَ إبداء الرأي...؛ واقتداءً بالأعراف والتقاليد التي نشأنا عليها، والتي كانت وما تزال تَفتح المجالَ لمناقشة كلِّ ما يَرِدُ في الإعلام مناقشةً عقلانيّةً حرّة...؛ واحترامًا للقانون الذي لا يكون فيه اللجوءُ إلى القضاء إلاّ في حال تمنُّع الوسيلة الإعلاميّة عن نشر الرأي المضاد؛ فإننا نتقدّم... بميثاق شرفٍ... هذا نصُّه: **انطلاقًا من إيماننا المطلق بحريّة الفكر، نشجب شجبًا مطلقًا لجوءَ أيّ مواطنٍ عربيّ إلى المَحاكم لمقاضاة صاحبِ رأيٍ أو ناشرِ معلومةٍ أو محلّلٍ لوضعٍ ما أو سيرةٍ ما أو عهدٍ ما... فالفكرُ لا يجابَهُ إلاّ بالفكر.**»

وطالب الموقّعون فخري كريم بسحب دعواه ضدّ مجلة الآداب، «دُرّةِ ثقافتنا العربيّة، وطليعةِ الحداثة الملتزمة بمطالب الناس، وصوتِ مقاومتنا في لبنان وفلسطين والعراق...» وضدّ سهيل إدريس وعائدة مطرجي إدريس وكاتبِ هذه السطور. هذا وقد وَقّع على هذه الوثيقة، من منطلق التضامن مع حريّة التعبير، مفكّرون ومبدعون وناشطون ومحامون غيرُ لبنانيين من كافّة أنحاء العالم، ومنهم على سبيل المثال: نومْ تشومسكي (الذي قد يكون أهمَّ مثقفٍ في العالم على قيد الحياة)، ونورمن فنكلستين، وصباح المختار (رئيسُ جمعيّة المحامين العرب في بريطانيا)، والروائيّون صنع الله إبراهيم وبهاء طاهر وعلاء الأسواني وإبراهيم نصرالله، ونقّادُ الأدب والفكر صبري حافظ وفيصل درّاج ومحمد جمال باروت وياسين الحاج صالح وجوزيف مسعد، والرسّامان كمال بلاّطة وخلدون غرايبة ، والمخرجُ المسرحيّ التونسيّ توفيق الجبالي، والمناضلان أبو أحمد فؤاد ومنير شفيق.... كما صدرتْ عريضتان أخريان من الأردن، ورابعةٌ من الولايات المتحدة، وخامسةٌ من تونس، وسادسةٌ من مصر (نُشرتْ جميعُها في منابرَ ورقيّةٍ أو إلكترونيّةٍ كثيرة).

...

١ ـ ليبار أبي صعب، وطارق الكحلاوي، ومنذر سليمان، وكمال خلف الطويل، وأحمد م. جابر، ورشاد أبو شاور، وعمر نشّابة، وعلاء اللامي، وباقر إبراهيم، وآرا خاجادور.

٢ ـ أعدّه عبد الوهّاب عزّاوي ومايا جاموس، وشمل ثمانيةَ مثقفين وفنّانين سوريين، هم: يوسف عبدلكي، ومحمد جمال باروت، ومحمد سيّد رصاص، وفاتح جاموس، وقاسم عزّاوي، وحسيبة عبد الرحمن، ومحمد حمدان، ونذير جزماتي.

والحقّ أنني لا أتوخّى من استعراض تلك الأسماء والعرائض المتضامنة[1] التباهيَ الفارغَ، وإنما أن أبيِّن أنّ المكانةَ المتميّزةَ التي تبوّأتْها مجلةُ الآداب في قلوب المثقفين والمناضلين تعود إلى سياقٍ تاريخيّ ثقافيّ سياسيّ، أطمحُ ـ أشدُّ الطموح ـ إلى أن تكون الذهنيّةُ القضائيّةُ في بلادنا على بيّنةٍ منه، كي لا يتعارضَ القانونُ مع الحريّات الصحافيّة (مع انحيازي طبعًا إلى أقصى الحريّات بحكم مهنتي كاتبًا وناشرًا). فذلك التضامنُ يأتي على خلفيّةِ معاركَ ثقافيّةٍ خاضتها مجلّتُنا طوال عقودٍ ضدّ التمويل الأجنبيّ والپترودولار، وإدانةً لمثقفي السلطة، وانتصارًا للمثقفين الأحرار الذين يأبوْن ـ بكلمات أحد أعمدة الآداب الكاتبِ اللبنانيّ الكبير رئيف خوري ـ «أن يُوَصْوِصُوا من نويْفذةِ حزبٍ أو حكومة.» وهو تضامنٌ يأتي على خلفيّة معركةٍ سياسيّةٍ ضروسٍ بين معسكريْن: معسكرِ مقاومة التبعيّة والأحلاف، ومعسكرِ مبرِّري الاحتلال و«بناءِ الدولة» بأيّ ثمن. وهو تضامنٌ يأتي أيضًا على خلفيّة صراعٍ ضارٍ داخل العراق نفسِه بين أنصار «العمليّة السلميّة» الذين ارتضوْا أن يتعاونوا مع الاحتلال الأميركيّ البغيض، وأنصارِ المقاومة الوطنيّة لدحر هذا الاحتلال.

على أننا في معاركنا الثقافيّة كلّها لم ننحدرْ إلى درك السباب الشخصيّ والتشهير، بل كنّا دومًا نُفْرد، وبكلّ طيبة نفْس، مكانًا واسعًا للآراء الأخرى. ولا أدلَّ على ذلك مِن نشرنا دعوى السيّد فخري كريم ضدّنا، فضلاً عن ثمانيَ عشرةَ مقالةً موالية له ولنظامه، على الرغم من أنّ بعضَها يتّهمني بـ «العواءِ الكريه» والعمالةِ لصدّام، ويتّهم الموقّعين بأقذع النعوت.[2]

إزاء ذلك كلّه لا أملك إلا أن أشْعرَ بالغبن، الناجم عن عزل الحكم القضائيّ لافتتاحيّتي (موضوع الدعوى) عن سياقها الثقافيّ ـ السياسيّ، وحصرِها ضمْن موادّ قانونٍ تشكّل، في رأيي، ككاتبٍ وناشرٍ وناشط، عَبئًا على حريّة الرأي والتعبير، بل قيدًا على الحقيقة ذاتها. فالحقّ أنّ معركة مجلة الآداب الآن، كما كانت معاركُها في السابق، لاعلاقةَ لها بالدوافع الشخصيّة، ولا بالقدح والذمّ. وأخشى ما أخشاه هو أن يكون الحكمُ القضائيُّ قد اكتفى بدراسة الدعوى والمرافعتيْن والاستجواب، بدلاً من سَبر الخلفيّة الثقافيّة ـ السياسيّة للموضوع برمّته.

طبعًا أنا أدركُ أنّ مجالَ القضاء هو القانونُ، وأنّ مجالي هو الفكرُ والحريّة. ولكني أطمحُ، ومع احترامي للقضاء، إلى أن يكون القانونُ في خدمة الفكرِ والحريّةِ (قدرَ المستطاع)، لا قيدًا عليهما. ولعلّي أفتحُ قوسيْن هنا لأؤكّد أنّ أحدَ أسباب مشاكلنا في الوطن العربيّ، كما أظنّ، ليس الحريّةَ الإعلاميّة (أو ما يسمّى زورًا «الانفلاتَ الإعلاميّ») بل القمعُ بمختلف أشكاله.[3]

لذلك، وتعميمًا للفائدة، أقدّم للقارئ الكريم ملخّصًا عن «القضيّة،» لإيماني بأنّها ليست مسألةً تخصّني أو تخصّ مجلةَ الآداب وحدها، ولا هي مجرّدُ قضيّةٍ «قانونيّة» بالمعنى الحَرْفي الضيّق للكلمة.

...

نشرتُ افتتاحيّتي المذكورة، موضوعَ الدعوى، وعنوانُها «نقدُ الوعي 'النقديّ': كردستان ـ العراق نموذجًا» في العدد ٥ ـ ٦، ٢٠٠٧ من مجلة الآداب. والهدفُ الأوّلُ والأخيرُ منها هو نقدُ «أدعياء الوعي النقديّ» الذين «يهاجِمون ظالمين مستبدّين، لكنهم يَسْكتون عن ظالمين مستبدّين آخرين» على ما جاء في خاتمة الافتتاحيّة. وكنتُ قد بدأتُها، ضمن هذا الإطار، بنقد الزملاء أدونيس (فردّ عليّ في جريدة **الحياة**، التي امتنعتْ عن نشر ردّي، فنشرتُه في جريدة **الأخبار**، وانتهى الأمر)، وشاكر النابلسي، وپول شاوول، وعلي حرب. ثم عرّجتُ على مهرجان المدى الذي أقيم بين ٢٩ نيسان و٦ أيّار من ذلك العام في كردستان ـ العراق، برعاية جلال الطالباني وإدارة «الزميل فخري كريم،» ودُعي إليه ٧٠٠ أو ٨٠٠ مثقّف على ما جاء في وسائل الإعلام. فاستغربتُ أن يذهبَ أكثرُ هؤلاء إلى مهرجان المدى في أربيل وأن يلتقوا بجلال الطالباني من دون أن يتحقّقوا من واقع الأمور هناك، من قبيل: دوْر الموساد الإسرائيليّ، وحقوقِ الإنسان (والمرأة)، ودورِ الحزبين الكرديين الرئيسيين في دمار كردستان بسبب اقتتالهما، وهويّةِ الداعي (فخري كريم) السياسيّةِ نفسِها. وأجريتُ بحثًا دقيقًا كشفتُ من خلاله أمورًا كثيرةً أهمُّها: وجودُ الموساد في كردستان بشكلٍ شرعيّ (وذلك باعتراف رئيس مكتبه السابق أليعازر جيزي تسافرير، وبالاستناد إلى تحقيقيْن صحفيّين لسيمور هيرش ولورا روزن ومقالاتٍ في صحيفتيْ **يديعوت أحرنوت** و**هاآرتس** الإسرائيليتين)، وتزايدُ جرائم الشرف، وتوقيفُ الصحافيين، واستخدامُ التعذيب ضدّ الموقوفين (بحسب تقرير بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧)، وسوءُ معاملة العرب داخل كردستان. وتوقّفتُ أخيرًا في مقطعٍ من عشرة سطور (ضمن مقالي المكوَّن من ٢٧٥ سطرًا) عند الزميل الناشر فخري كريم، بوصفه الداعيَ إلى هذا المهرجان الضخم، وبوصفه «كبيرَ مستشاري» الرئيس العراقيّ المدعوم من الاحتلال الأميركيّ عقب إسقاط نظام صدّام

---

١ ـ نُشرتْ في مجلة الآداب، ١ ـ ٣، و٤ ـ ٦، ٢٠٠٨.

٢ ـ يُراجع عدد الآداب ١ ـ ٣، ٢٠٠٨.

٣ ـ راجع دراستي «الرقابات العربيّة» في جريدة **الأخبار**، ٢٠١٠/٢/١.

حسين. فاستهجنتُ ألاّ يكترثَ أحدٌ تقريبًا من المثقفين والصحفيين المدعوّين (باستثناء حفنةٍ قليلةٍ كالزميل وائل عبد الفتّاح) لعشرات المقالات والبيانات التي تتحدّثُ عن مصير أموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ، وأموالِ مجلة **النهج** ودار المدى، ولا عن صلات بعض «الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد» بمخابرات النظام السابق فضلاً عن مخابراتٍ أخرى عربيّةٍ وغير عربيّةٍ في ما تلا ذلك من عقود. وختمتُ الافتتاحيّةَ بالمقطع التالي: «إنّ وطننا، الوطنَ العربيّ، في مأساةٍ لا لأننا ابتُلينا بأنظمةٍ مستبدّةٍ فحسب، وبأطماعٍ إمبرياليّةٍ وصهيونيّةٍ متعجرفةٍ فقط، بل لأننا أيضًا إزاء تراجعٍ حادٍّ في الوعي النقديّ الحقيقيّ»؛ ذلك أنّ جزءًا من الوعي السائد يتجلبب بالنقديّة المزيّفة لينقدَ (عن صوابٍ) الديكتاتوريّاتِ العربيّةَ المقيتة، لكنه يَصُمّت صمتَ القبور عن «الديمقراطيّة» الأميركيّة الجديدة التي أوْدت بحياة مئاتِ الآلاف ويتّمتْ أمثالَهم وقَسّمت العراقَ.

...

أمل أن يكون قد اتّضح للقرّاء من هذا التلخيص أنّ نقدي للسيّد كريم كان عنصرًا واحدًا فحسب من نقدٍ أعمّ، يتناول المثقفين غيرَ النقديين، ويتناول اليسارَ الذي بات بعضُه (ويا للأسف) جزءًا من المدرّعة الفكريّة للاحتلال الأميركيّ. ولم أوردْ في تلك الافتتاحيّة أيَّ مصدرٍ يعزّز تلميحاتي إلى ماليّة **النهج** و«المدى» والحزبِ الشيوعيّ العراقيّ، لا لأنّ الأمرَ متداولٌ على نطاقٍ واسع بين جمهور المثقفين العرب فحسب، بل لأني في الأساس لم أبتغِ «شخصنةَ» المسألة بما يُبْعد المقالَ عن هدفِه الأساسِ الذي عَبّر عنه عنوانُه.

بيْد أنه تنبغي الإشارةُ إلى أنّ «تمويلَ الثقافة العربيّة» موضوعٌ يَشْغلني ويَشغل عايدة (مثلما شغل سهيْلاً) منذ سنواتٍ بل عقود. ولا عجبَ، إذًا، أنْ كتبتُ في نهاية العام ٢٠٠٧، وربّما قبيْل الدعوى الجائرة، افتتاحيّةً بعنوان «مال الثقافة،» عَبّرتُ فيها عن حيرتي من توقّف منابر ثقافيّةٍ عربيّةٍ طليعيّةٍ (كمجلات **الطريق** و**الكرمل** و**دراسات عربيّة**) في مقابل افتتاح مراكز أبحاث ومشاريع ثقافيّة وجوائز ضخمة. وتساءلتُ عن الهدف من الأموال التي تُضخّ على الثقافة، منهيًا مقالي بالآتي: «إنّ سؤالَ المال، اليومَ والبارحةَ وغدًا، هو السؤالُ الأهمُّ في الثقافة العربيّة المعاصرة، لأنه سؤالُ الحريّة، وسؤالُ الفكر النقديّ الحقيقيّ. فلا ثقافةَ عربيّةً نقديّةً حقيقيّةً من دون استقلالٍ ماليٍّ عن الأنظمة، وعن المؤسّسات الدوليّة...»

وبالعودة إلى الافتتاحيّة موضوع الدعوى، فإنني أشير من جديد إلى أنني لم أُحِلْ قرّاءَها على المراجع الكثيرة التي تشكّك في ذمّة السيّد كريم الماليّة وفي تاريخه السياسيّ، لكنني كنتُ فعلاً قد قرأتُ عشراتِ المقالات والفصول (ضمن كتبٍ) عن السيّد كريم قبل تحبيري لتلك الافتتاحيّة. وها إنني أسوق بعضَها لا على سبيل الإثبات أو النفي، بل على سبيل التأكيد أنني استندتُ عند كتابتي الافتتاحيّةَ المذكورةَ إلى جدلٍ كبيرٍ، أطرافُه شخصيّاتٌ معروفةٌ، وبعضُها معتبرٌ ومرموقٌ. إنه جدلٌ لا أستطيع، بوصفي كاتبًا يبحث عن سُبُل التغيير، إلا أنْ آخذَه في الاعتبار، وإلاّ انتفى دوري الثقافيُّ (التغييريُّ) من الأساس. فإذا كان ديكارت يقول: «أنا أفكّر، إذًا أنا موجود،» فربّما ينبغي أن تكون قاعدةُ المثقف النقديّ الحقيقيّ هي الآتية: «أنا أشكّ، إذًا أنا مثقفٌ نقديّ.» والشكّ هنا غيرُ «التشكيك» بالمعنى القانونيّ الضيّق؛ إنه شكٌّ يهدف إلى البناء والتصحيح والإضاءةِ على الحقيقة، وهو شكٌّ يرتكز إلى شهاداتٍ وشهود. بمعنًى آخر، إنّ «الشكّ،» الذي على أساسه أخسرُ الدعوى اليومَ، إنما هو جوهرُ مهنتنا!

وكي لا أرهقَ القرّاءَ والمحامين والقضاءَ والجريدةَ بعشرات المراجع التي قرأتُها قبل كتابتي الافتتاحيّةَ وبعدها، فسأكتفي بذكر تلك التي تقتصر على الاتهامين اللذين وجّههما إليَّ محامي كريم، السيّد أحمد الزين، في المحكمة، ألا وهما: التشكيكُ في ذمّة موكّله الماليّة، والاشتباهُ في صلته بالمخابرات... علمًا أنني لم أتناول التهمةَ الثانية في ما خصّ السيّد كريم بل في ما خصّ «بعضَ الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد،» وعندها قال الزين إنه على استعدادٍ لسحب الدعوى إنْ قلتُ إنني لم أقصدْ موكّلَه، فرددتُ بما معناه أننا هنا أمام محكمة مطبوعات... لا محكمةِ نوايا!

١) في التهمة الأولى. أ) كتاب المسؤول السياسيّ في الحزب الشيوعيّ العراقيّ في الثمانينيّات الدكتور رحيم عجينة، **الاختيار المتجدّد** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ١٩٩٨، الصفحات ٢٨٧ ـ ٢٩٠)، مقطع بعنوان: «الغموض الذي أحاط بمجلة **النهج**.» ب) كتاب القائد الشيوعيّ العراقيّ الكرديّ شوكت خازندار، **سفر ومحطّات** (الدار نفسها، ٢٠٠٥، الصفحات ٣١٥ ـ ٣٢١). ج) مقال السيّد سالم حسّون، «مشروع ردّ من اللجنة المركزيّة للحزب على الرفيق فيصل لعيْبي» (موقع **الحوار المتمدّن**، ٢٠٠٦/٣/١٥). ويضاف إلى المصادر الثلاثة مقالاتٌ قرأتُها بعد صدور الدعوى، وهي: د) مقال أمين عامّ الحزب الشيوعيّ العراقيّ ـ الكادر (منشقّ عن القيادة الأصليّة) الدكتور نوري المرادي (الموقع نفسه). هـ) مقال مسؤول الحزب لما يزيد عن ربع قرن السيّد باقر إبراهيم، «شهودُ الزُّور وقضيّة فخري كريم» (جريدة **القدس العربيّ** وموقع **البديل العراقيّ**، ٢٠٠٨/٢/١٥). و) مقال أقدم الشيوعيين العرقيين الأحياء في عضويّة الحزب، السيّد آرا

خاجادور (موقع **كنعان** وجريدة **الأخبار** ٢٠٠٨/٤/٢٥). ز) مقال الروائيّ الفلسطينيّ رشاد أبو شاور (جريدة **الأخبار** ٢٠٠٨/١/٣١).

٢) في التهمة الثانية. أ) كلام النقيب السابق في مديريّة الأمن العامّ العراقيّ خلال الستينيّات، السيّد عوني القلمجي، وذلك ضمن مقال نوري المرادي، «فخري كريم زنجنه ولعبته الجديدة القديمة» (شبكة **البصرة**). ب) حديث المسؤول الشيوعيّ العريق باقر إبراهيم، ص ١٦٥ من مذكّراته، وقد أعاد نشرَ مقاطعَ خاصّةٍ بهذه التهمة في مواقع عدّة (ومنها موقعُ **البديل العراقيّ**). ج) كتاب شوكت خازندار الآنف الذكر (ص ٣٦٣ و٣٦٥). د) بيان الحزب الشيوعيّ العراقيّ ـ المقاومة الشعبيّة (منشقّ) في ٢٠٠٨/١/٨، أيْ بعد صدور افتتاحيّتي.

...

ركّز المحامي ألبير فرحات في مرافعته القانونيّة أمام قوس المحكمة على أنّ المدّعي من الشخصيّات العامّة. وهذا في رأيي لبُّ الموضوع الذي أؤمن إيمانًا شديدًا أنه ينفي عنّي وعن مجلة الآداب تهمةَ القدح والذمّ. فالسيّد كريم اليوم هو «كبيرُ مستشاري» الطالباني (القادم بدعم من الاحتلال)، وهو كان في السابق صاحبَ أدوارٍ تستدعي الانتقادَ الشديدَ من قِبلي بسبب مواقفه داخل «المعارضة» العراقيّة قبل سقوط النظام وبعده، وذلك بملحظ كوني كاتبًا وناشطًا معاديًا لاحتلال العراق، ومنتقدًا لانحراف بعض اليسار باتجاه معسكر الإمبرياليّة تحت أيّ ذريعةٍ، بما في ذلك ذريعةُ «التخلّص من الديكتاتوريّة المحلّيّة.» وعليه، فإنّه سيكون من المفهوم أن تتعرّضَ مثلُ هذه الشخصيّات العامّة لانتقاداتٍ أعظمَ ممّا قد يتعرّضُ له الأفرادُ «العاديّون،» وتحديدًا لأنّ أخطاءَ هذه الشخصيّات أو ارتكاباتِها قد تكون في رأيي أكثرَ فداحةً لكونها تطاولُ وطنًا أو أمّةً أو شعبًا أو تيّارًا أو حزبًا أو فكرًا أو ثقافةً. ولذلك فإنّ افتتاحيّتي يجب أن تُعتبر جزءًا ممّا أعتبرُه نضالاً ضدّ الاستعمار الأميركيّ، وضدّ بعض اليساريين الذين حادوا في تصوّري عن فكرة اليسار القائمةِ أساسًا على التحرّر من الاستعمار والاستبداد... معًا!

الأسئلة التي يجب أن تعني المحكمةَ، فضلاً عن قرّاء **الأخبار** والآداب، والوطنيين والقوميين واليساريين عامّةً، هي الآتية: لماذا لم يَرفعْ فخري كريم دعاوى ضدّ كلّ مَن استندتُ إليه في خلفيّة افتتاحيّتي؟ ألأنني بلا طائفةٍ ولا مذهبٍ يحميانني في لبنان، فيَسهلُ من ثمّ استفرادي لأنّ «طائفةَ» اليسار الوطنيّ والقوميّ ضعيفةٌ في لبنان اليوم؟ ألأنّ غالبيّة منتقدي السيّد كريم يعيشون في أوروبا حيث القوانينُ أوسعُ صدرًا للنقد؟ أمْ تراه فتّش عن ثغرةٍ يَنْفذ منها إلى الردّ على العشرات من منتقديه السابقين، فسَنحتْ له فرصةُ وجود موادّ في القانون اللبنانيّ لا تكتفي بمنع «الذمّ» (كما يسمّى) «ولو في معرض الشكّ أو الاستفهام،» بل تَمنع أيضًا إثباتَ صحّةِ ما يشكو منه المدّعي؟

أعتقدُ أنّ الإجابة هي: الأمور الثلاثة معًا. ولذلك فإنني أرى أنّ على أنصار الحريّة، وعلى اليساريين الوطنيين والقوميين في لبنان، أن يتكاتفوا كي لا يُستفردوا واحدًا واحدًا. وقد تكون معركةُ تعديل قانون المطبوعات في أولويّة معاركهم المطلبيّة اليوم!

جريدة الأخبار،
٢٠١٠/٣/١٢

❖ ❖ ❖

سماح إدريس والآداب: أين النصر ومَن المنتصر؟

فـراس الشـوفي

قبل أسبوع، صدر عن محكمة المطبوعات في بيروت برئاسة القاضي روكز رزق حكمًا في دعوى القدح والذمّ التي أقامها العراقيّ فخري كريم وَلِيّ، أحدُ مستشاري الرئيس العراقي جلال طالباني وصاحب دار المدى العراقيّة، يقضي بتغريم سماح سهيل إدريس رئيس تحرير مجلّة الآداب بصفته مالكًا وكاتبَ مقال، وعايدة مطرجي، بصفتها مديرةً مسؤولة، مبلغَ ستة ملايين ليرة لبنانيّة لكلٍّ منهما، وإلزامهما أن يَدْفعا بالتكافل والتضامن مبلغَ مئة ألف ليرة كتعويضٍ رمزيّ للمدّعي وبنشر خلاصةٍ عن الحكم على نفقتهما في العدد الأول من المجلّة بعد تبلّغهما الحكم.

ومجلّة الآداب هي المجلّة الفقيرة التي نَعْرف، المجلّةُ المؤمنةُ بمفهومٍ محدّدٍ للتجديد، من ضمن مفاهيمَ عامّةٍ اشتغل عليها العشراتُ قبل سهيل وعايدة وسماح من المثقّفين والمناضلين والنهضويين، من تيّاراتٍ مختلفة ومناهجَ إبداعيّةٍ متنوّعة: إنه مفهومُ التجديد الملتزم بقضايا المجتمع والأمّة. والآداب هي أيضًا ابنةٌ عزيزةٌ للدكتور سهيل، أسوةً برائدة ورنا، أخرجها

المُزارعُ الذي رحل في زمن التصحّر والعُقم من صميم ذاته مجلّةً ثقافيّةً سياسيّةً في العام ١٩٥٣ مع الراحليْن بهيج عثمان ومنير البعلبكي، قبل أن يستقلّ عنهما في العام ١٩٥٦ ويبقى رئيسًا لتحريرها حتى العام ١٩٩٢. «رَحْ جرّبْ كفّي،» قالها سماح عند الوداع الحاسم، من على باب مدفنٍ متواضعٍ في مقبرة الشهداء، المثوى الأخير للدكتور سهيل، على مقربةٍ من غسّان كنفاني وكمال خير بك، هناك حيث سَكَنَ قبل عامين، بعد هدير نصفِ قرنٍ من النضال والثورة.

الافتتاحية ـ القنبلة

كتب سماح افتتاحيّةَ الآداب الشهيرة في العدد ٦/٥ أيّار ـ حزيران ٢٠٠٧، وهي تحت عنوان «نقد الوعي 'النقديّ': كردستان ـ العراق نموذجًا.» في هذه الافتتاحيّة ينتقد سماح «مهرجانَ المدى الثقافيّ الخامس» الذي انعقد في أربيل بين ٢٩ نيسان و٦ أيّار من العام نفسه، وحضره أكثرُ من ٨٠٠ مثقّف عربيّ وكرديّ وأجنبيّ، و«أقيم برعاية نظامٍ حَفرتْ طريقَه الدبّاباتُ الأميركيّة» كما يقول وائل عبد الفتّاح («إلى كردستان ذهبْنا ورأيْنا،» **الأخبار** ٢٠٠٧/٥/١٢). وعلى أثر الافتتاحيّة المذكورة تقدّم فخري كريم بدعواه.

جاء في افتتاحيّة إدريس نقدٌ لاذعٌ لمثقفين أفْنوا عقودًا في إشاعة أفكارهم الحداثيّة، لكنهم ما لبثوا أن امتدحوا السلطات و«الاعتدالَ» و«المرونةَ،» فأسهموا في أن ينمّوا في عقول القرّاء «التفكيرَ الأصوليّ والفكرَ التقليديّ اللذين حاربهما أولئك المثقّفون (وبتفانٍ أحيانًا) كلَّ ذلك الزمن.» وسماح في هذا يشير إشارةً واضحةً إلى أنّ معركةَ السّؤال والشكّ، التي ينبغي على كلّ مثقّف ملتزم أن يخوضَها، هي معركةٌ لا تستهدف الأفرادَ وأذواقَهم في الأكل والملبس، بل هي معركة ثقافيّة سياسيّة بين تيّارين ونهجين مختلفين: الأوّل تحرّريّ علمانيّ قوميّ لا يضع حدّاً للنقد في القضايا التي لها علاقةٌ بمصلحة وطن وشعب؛ والآخر يضع يدًا على إحدى عينيه ليبرّر رؤيتَه نصفَ الحقيقة، ولا يلتزم مثقّفوه إلاّ بمهاجمة النظام السوريّ والمقاومة اللبنانيّة والفلسطينيّة، ويَصْمت صمتَ القبور عن الحريريّة والوهّابيّة والتطبيع مع «إسرائيل،» ويمتدح المرونة المصريّةَ والعقلانيّةَ الغربيّةَ والنظامَ الذي أفرزه الاحتلالُ الأميركيّ بعد أن عاث قتلاً وتهجيرًا بالشعب العراقيّ وتدميرًا وسرقةً لثروات العراق.

وإذا كان سماح قد ذَكَر في افتتاحيّته عددًا من المثقّفين وأشار إليهم، ومن بينهم الزميل فخري كريم، فلأنّه لا يحبّ المواربة، ولا يُتقن استعمالَ أدوات التجهيل لينسبَ الأمورَ إلى «البعض» أو إلى «أحدهم.» بل أكثر من ذلك: فبرأي سماح، كما أخبرني في زيارة له إلى مجلة الآداب، أنّ «أيّ مثقّف لديه رسالةٌ ولا يوصلها إنما هو يَقْدحُ بنفسه ويذمّ. وإذا كان ديكارت قد قال انا أفكّر إذًا أنا موجود، فأنا مثقّف إذًا أنا أشكّ»! هذا، وكان سماح قد تحدّث في افتتاحيّته بالتفاصيل عن مظاهر «الديموقراطيّة» المزيّفة في كردستان، وعن توقيف الصحافيين، وعشرات المعتقلين، وجرائم الشرف التي تزايدتْ، وعن مكاتب الموساد التي صرّح عنها رئيسُ مكتب الموساد السابق هناك اليعازر جيزي تسافرير (والتصريحات موثّقة في الجرائد «الإسرائيليّة»)، وعن الصراعات الداخليّة بين القيادات الكرديّة في الفترة السابقة للاحتلال، والتي سقط جرّاءها الآلافُ من الأكراد.

الدعوى

فوجئ الدكتور سماح بشخص يطلب منه التوقيعَ على دعوى أقامها عليه، وعلى المجلّة ومديرها المسؤول، السيّد فخري كريم. وقد ذكر في مقدّمة صغيرة نشرها بالمناسبة، مع نصّ الدعوى (التي نُشرتْ بحرفيّتها مع أخطائها اللغويّة والمطبعيّة)، في العدد ١٢، كانون الأوّل ٢٠٠٧ من الآداب، أنّه توقّع أن يردّ كريم بالقلم والفكر كما اعتاد معشرُ الكتّاب فعلَه، وكما فعل أدونيس وخالد سليمان وبدرخان عليّ حين ردّوا على الافتتاحيّة التي ادّعى عليه كريم بسببها، ونشرت الآداب الرّدودَ بعد أن نُشرتْ في أمكنةٍ أخرى.

وكان كريم قد رفع دعواه على الدكتور سهيل إدريس وسماح إدريس وعايدة مطرجي إدريس، قبل أن يَرفع المسؤوليّةَ عن الدكتور سهيل. وعلّل ذلك بأنّه سعى مع محاميه لإخراج الدكتور سهيل، ولولا الإشكاليّة القانونيّة لطلب إخراجَ عايدة أيضًا، لأنّ المقصود في الدعوى هي «مجلّة الآداب الحاليّة في صيغتها الراهنة،» أيْ في عهدة سماح. فردّت عايدة في مقال بعنوان «إنها آداب واحدة» (وهو أجملُ ما كُتب في الدفاع عن الآداب بنظر سماح) مطالبةً فخري كريم بأن تَشْمل دعواه العائلةَ برمّتها ودارَ الآداب أيضًا.

يشير وكيلُ كريم المحامي أحمد الزين في نصّ الدعوى إلى أنّ سماحًا هاجم في افتتاحيّته، «بعبارات جارحةٍ ومهينةٍ وبعيدةٍ عن الموضوعيّةِ والنقدِ المباح، المهرجانَ ومكانَ انعقاده ورئيسَ دولة عربيّة (الرئيس جلال طالباني)، وتقصّد بصورة

خاصّة – عن سابق تصوّر وتصميم وبسوء نيّة – مهاجمةَ منظّم المهرجان المدّعي فخري كريم، متعمّدًا التعرّض لشخصه ونشاطاته وتاريخه وعلاقاته والمسّ بشرفه وكرامته، ناسبًا إليه جرائمَ السرقة والسطو على أموال مؤسّسات وجمعيّات والعمالة والخيانة والتجسّس وشراء ضمائر المثقّفين والصحافيين العراقيين والعرب وكمّ أفواههم عن قول الحقيقة...» ويتابع نصُّ الدعوى أنّ مقال إدريس بدأ بنقد المثقّفين العرب الذين يتصدّون «للبنى التقليديّة المتخلّفة والغيبيّة العربيّة والسلطات القوميّة المستبدّة والظلاميّة الإسلاميّة واليسار الديكتاتوريّ... ثمّ ينتقل إلى نقد مهرجان المدى الثقافيّ الخامس... لينتهي تحت عنوان مفاجئ وغير مبرّر: فخري كريم: وأخيرًا لا آخرًا هل يعرف المدعوون ممّن طبل وزمر لإنجازات كردستان الديموقراطيّة من هو مديرُ مهرجان المدى فخري كريم؟.» ويعلّق نصّ الدعوى على المقال في النقطة الثانية من الباب الثالث «في الوقائع» أنّ «للسيّد سماح إدريس حقّه باتخاذ الموقف السياسي الذي يريد وبالتعبير عن آرائه في شتّى المواضيع» (ترى، أكان على سماح توجيهُ كتاب شكرٍ على إعطائه هذا الحقّ؟!) «لكنْ ليس من حقّه أن يتجاوز حدودَ النقد المباح وقواعد البحث الموضوعيّ وآداب المهنة وقيمها، إلى سلوك الكراهية والإهانة وتعمُّدِ المساس بكرامة الشخصيّات الأدبيّة المرموقة كالأستاذ فخري كريم والتشهير به وتحقيره من خلال اتهامه بارتكاب جرائم مخلّةٍ بشرفه وأخلاقه، هي أوّلاً وأخيرًا افتراءاتٌ لا أساسَ لها من الصحّة.» ويستنتج النصّ أنّ سماحًا أشار «إلى أنّ الأديب المناضل فخري كريم سارقٌ لأموال الحزب الشيوعيّ العراقيّ وأموال مجلّة النهج وأموال دار المدى» (والكلام للزين لأنّ إدريس لم يذكر كلمة «سارقٌ») وأنّه «مجرّد شيوعيّ عراقيّ قديم على صلة بمخابرات صدّام نفسه في الستينات والسبعينات، فضلاً عن المخابرات العربيّة والأميركيّة والبريطانيّة...» (والكلام أيضًا للزين لأنّ سماحًا لم يتحدّث عن كريم هنا بل عن «بعض الشيوعيين العراقيين القدامى/الجدد»)، وأنه «مجرّدُ متموّلٍ عراقيّ كبير حديثِ النعمة يقيم المهرجانات الثقافيّة....»

وذكرت الدعوى أنّ مجلّة الآداب «مجلّة ثقافيّة،» وبالتالي فإنّها خالفت المادة ١٣ من قانون المطبوعات، المرسوم الاشتراعيّ رقم ١٩٧٧/١٠٤؛ وهو أيضًا أمرٌ أخطأ فيه الزين لأنّ مجلة الآداب (لو يَعْلم) ذاتُ ترخيص سياسيّ! ويضيف أنّ افتتاحيّة إدريس «خالفتْ قانونَ المطبوعات لنشرها مقالاً سياسيّاً تجاوز حتى البحثَ السياسيَّ الرصينَ إلى أنواع شتّى من الذمّ والقدح والشتم السياسيّ...» وخالفت المادة ٢٣ من القانون نفسه بتعرّض سماح في مقاله إلى الرئيس العراقيّ جلال طالباني حين «اتّهمه بالسعي لشراء ضمائر المثقّفين والصحافيين...» ويختم الزين هذه الفقرة باعتبار ما ذكره سماح عن الطالباني، وبموجب المادّة ٢٣، «محرّكًا لدعوى الحقّ العامّ دون شكوى المتضرّر» (طالباني في هذه الحالة). وهنا يحاول نصُّ الدعوى التحريضَ الواضحَ من أجل الادّعاء على المجلّة، أو تسطير تهَم الحقّ العامّ بحقّها.

ويستند نصُّ الدعوى بشكل رئيس على المادّة ٣٨٥ من عقوبات الذمّ: «نسبة أمر إلى شخص، ولو في معرض الشكّ أو الاستفهام، ينال من شرفه وكرامته، وكلّ لفظة ازدراء أو سباب... وقد يَنسب الجاني الواقعةَ الماسّةَ بالشرف أو بالكرامة على سبيل الجزم واليقين، أو على سبيل الشكّ والاحتمال، وهو في الحالتين يرتكب جرمَ الذمّ. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تعابير التحقير.» كما تستند الدعوى إلى الموادّ ١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ من قانون المطبوعات (المرسوم الاشتراعيّ رقم ١٠٤ تاريخ ٧٧/٦/٣٠) ولأحكام المواد ٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ عقوبات. وذكر نصُّ الدعوى أيضًا المادّة ٥٨٣ عقوبات التي لا تَسْمح، بحسب الدعوى، «لمرتكب الذمّ (أي سماح)، تبريرًا لنفسه، أن يقوم بإثبات حقيقة الفعل موضوع الذمّ أو بإثبات اشتهاره.» ويضيف الزين بثقةٍ مفرطةٍ: «نؤكّد جازمين أنّ المدّعى عليه سيكون عاجزًا عن إثبات صحّة أيّ أمرٍ ممّا نسبه للمدّعي في مقاله المشكوّ منه.»

ما قاله سماح... وما قاله غيرُه

لم يقل سماح في افتتاحيّته أكثر ممّا قاله باقر إبراهيم، عضوُ المكتب السياسيّ سابقًا في الحزب الشيوعيّ العراقيّ، والقياديُّ السابق آرا خاجادور، وآخرون كثر. فما قاله سماح لا يُعدّ نقطةً في بحر ما كتبه هذان الرجلان وغيرُهما، قبل الدعوى وبعدها، عن الزميل فخري كريم وَلِيّ، حين ردّا (إبراهيم وخاجادور) على بيانٍ أصدره ثلاثةٌ من القادة السابقين في الحزب (عزيز محمّد، عبد الرزّاق الصافي، كريم أحمد) وبرّأوا فيه فخري كريم من «التجاوز على ماليّة الحزب الشيوعيّ العراقيّ» مؤكّدين أنّه كان له «دورٌ كبيرٌ في تعزيزها.»

فباقر إبراهيم يقول في مقاله «شهود الزُّور وقضيّة فخري كريم» (الآداب، العدد ٤ ـ ٦، ٢٠٠٨، والنصّ الأصليّ موجود على موقع البديل العراقي (www.albadeeliraq.com) إنّ معارضتَه المسلكَ الذي دافع عنه القادةُ الثلاثة المذكورون كانت تمتدّ للفترة التي كان يتولّى فيها مسؤوليّةَ قيادة الحزب في العراق (تشرين الأول ١٩٧٨ ـ آب ١٩٧٩). وفي تمّوز ١٩٨٦ نَشَرَ على الرأي العامّ مذكّرةً وقّعها هو والمرحومان عامر عبدالله وحسين سلطان، وأيّدها عدنان عبّاس وآخرون بصفتهم

«أعضاءً وأعضاءَ احتياطٍ في اللجنة المركزيّة،» وكشفوا فيها أوضاعَ الحزب المتردّية عمومًا، وذكروا في المقدّمة: «أنّ حفنةً من الرفاق القياديين يتحمّلون مسؤوليّة أساسيّة في دفع الحزب في هذا الاتجاه الخطر والإصرار عليه، وفي مقدّمتهم الرفيق عزيز محمّد، يعاونه في ذلك الرفيق فخري كريم وغيره» (نصّ المذكّرة مدوّن في مذكّرات إبراهيم الصادرة عن دار الطليعة، بيروت ٢٠٠١، ص ٤٢٨ ـ ٤٣٦).

ويذكر إبراهيم، في المقالة ذاتها، ما أورده المرحوم الدكتور رحيم عجينة في مذكّراته **الاختيار المتجدّد** (الصادرة عن دار الكنوز الأدبيّة، بيروت ١٩٩٨)، إذ يقول في الصفحة ٢٨٧: «عند تدقيق ماليّة الحزب في اجتماع اللجنة المركزيّة، ظهر أنّ مجلّة **النهج**، التي أُعلن عند صدورها أنّها مجلّةُ الأحزاب الشيوعيّة في البلدان العربيّة، وكما ينعكس أيضًا في طبيعة مجلس تحريرها، هي استثمارٌ وملكيّةٌ خاصّةٌ تعود لفخري كريم، وكذلك مركزُ الأبحاث والدراسات الاشتراكيّة في العالم العربيّ، الأمرُ الذي كان مفاجأةً للعديد من أعضاء اللجنة المركزيّة، وأنا منهم...»

ويتابع إبراهيم أنّ فخري كريم اعتُقل، وعضوَ اللجنة المركزيّة عادل حبّه، في تمّوز ١٩٧٨، من قِبل أجهزة الأمن، إثر لقائهما، كممثّلَيْن للحزب الشيوعيّ، وزيرَ خارجيّة أفغانستان سلطان كشتمند الذي كان يزور العراق آنذاك. ويضيف مستندًا إلى ما ورد في مذكّراته ص ١٦٥:

«اتّضح من خلال المعلومات التي أعطاها الاثنان أنّ المعاملة معهما كانت مختلفةً تمامًا، إذ عومل فخري كريم بلطفٍ ومحاباة وبتوفير سرير مخصّص لمنامه أثناء فترة الاعتقال وحتى خروجه. فقد بيّن أنّ مناقشاتِه وأحاديثَه كان لها تأثيرُ الرضى والارتياح على مستمعيه في مديريّة الأمن العامّة. وقال إنّه وعدهم بالطلب إلى قيادة الحزب استكمالَ 'الحوار' بعد خروجه من الاعتقال، وأنّه الآن يقترح ذلك!...، ثمّ لخّص باقر إبراهيم الموقفَ وقال إنّ موقفَ الرفيق فخري كريم وهو سجينٌ في مديريّة الأمن العامّة، واعتقادَه بأنّه يفاوض طرفًا سياسيًا، موقفٌ غيرُ صحيح وينمّ عن الضغط، وكان مفترضًا فيه أن يجيب على الأسئلة التي وُجّهتْ له بِقدر ما يتعلّق ذلك بأسباب الاستدعاء والاتهام.»

ويشير إبراهيم إلى أنّ أحدًا من أعضاء القيادة الذين هاجروا «لم يكن يَحمل مبلغًا كبيرًا من مال الحزب الشحيح، الذي تُرك لمناضلي الداخل... لقد عرفنا الحاجةَ، بل الجوعَ أيضًا... والحقّ أنّ جميع التبرّعات والهِبات المليونيّة التي دُفعتْ للحزب الشيوعيّ، والتي أعلن عنها فخري كريم في حديثه مع قناة العربيّة (مع تركي الدخيل بعد الدعوى، ٢٠٠٨/٢/١)، تعلَن رسميًا للمرّة الأولى! وأنا، كعضو في المكتب السياسيّ، وبصفتي المسؤولَ الأوّلَ عن التنظيم في الحزب، أذكر أنّه لم تُعرضْ على المكتب السياسيّ تلك الهِباتُ المليونيّةُ، ولا أسماءُ مَنْ سُجّلتِ الأرصدةُ بأسمائهم، ولا المنشآت التي يمتلكها الحزب...»

أما آرا خاجادور، وهو أقدمُ الشيوعيين العراقيين، فيسجّل في معرض ردّه على القادة الثلاثة المتحالفين مع كريم (مجلّة الآداب، المرجع السابق ص ١٠٠) استغرابًا شديدًا لزجّ عزيز أحمد اسمَه وسط معركة قضائيّة ضدّ مجلّة الآداب، وهو (أي محمّد) يَعْلم أنّ الهدف من الدعوى/الشكوى التي أقامها فخري كريم على الآداب «مجرّدُ محاولة بائسة ورعناء لإخراس الأصوات الحرّة المساندة للشعب العراقيّ المحتلّ قهرًا وعدوانًا، ومجرّدُ محاولة فاشلة لإخراس وتخويف بقيّة الاصوات المتألّقة على شعبنا...» ويضيف أنّ الشكوى «انطوت على محاولة تبرير شخصٍ من دون وجه حقّ، وبما يضرّ بمصلحة الحزب وسمعتِه وعلاقاتِه وتاريخِه.»

ويسأل خاجادور (ص ١٠١): «وهل فخري يا عزيز هو الذي حصل على تعاقد لدعم مجلّة **الثقافة الجديدة** من مجلّة **السلْم والاشتراكيّة**؟ وماذا عن سحب مسؤوليّته عن **الثقافة الجديدة** في دمشق نتيجةً لضغوطٍ من داخل الحزب؟ وقد أظهر ذلك الإجراءُ ضعفَ فخري، وقلّةَ شطارته وحيلته ومستوى مهارته المهنيّة، وتحوّل إلى عاطلٍ عن العمل. وكان حبلُ نجاته هو الاحتراف الحزبيّ، الظاهر لنا على الأقلّ، إذ لا مواردَ معلنةً عنده. وأنت أعطيتَه الضوءَ الأخضرَ لتأسيس مجلّة **النهج**، ولكنّ تأسيسَ **النهج** أطلق يدَ فخري من دون حسيب أو رقيب، وضاع الخيطُ والعصفورُ، الأمرُ الذي أثار استياء الأشقّاء....»

وقد علّق خاجادور على دعوى فخري كريم قائلاً: «فعوضًا من مقارعة الحجّة بالحجّة، والرأي بالرأي، هرولَ إلى المحاكم! ونقول له إنّ أصحابَ الفكر شجعانٌ في الدفاع عن أفكارهم؛ وهذا ينطبق على القائمين على الآداب، التي لم يقدّم لها البنتاغون بنسًا واحدًا، وأخشى أن أقول فلسًا واحدًا مخافةَ ألا يُفهم قصدي من جانب الحديثي النعمة، خاصّةً إذا كانت النعمةُ من مصادرَ أجنبيّةٍ، وفي عهد بناء 'الديموقراطيّة' تحت حراب المحتلّ ومن دماء أبطال العراق...» ويضيف (ص ١٠٢):

«كان من الأنسب أن تطالبوا فخري بأن يقدّم شهادةً ملموسةً، لا على غرار تلك التي طرحها عبر قناة العربيّة، خاصّةً في الجوانب الماليّة. فقد تحدّث عن دعم ماليّ من هذه الجهة وتلك، وعن حجم ماليّة الحزب، ولكنّه لم يحدّد الفترةَ التي يغطيها

المليونُ دولار الذي وصفه بأعلى مبلغ وَصلَتْ إليه ماليّةُ الحزب. فهل هذا المبلغُ عائدُ شهرٍ، أمْ سنةٍ، أمْ هو مجرّد أعلى رقم وصلتْ إليه ماليّةُ الحزب على الإطلاق؟... فأنا في تلك الفترة، موضوع الحديث، كنتُ في موقع يَفرض على مَن كتبوا تلك الشهادةَ إطلاعي على العوائد الماليّة، بما فيها التي صرّح عنها فخري لتلفزيون العربيّة وغيرِه. وإنّ مجرّد عدمِ علمي وعدمِ علم بقيّة المسؤولين في القيادة بها يعني أنّ ثمّة شيئًا وراء الوراء أو خلف الزاوية....»

لماذا سماح؟ لماذا الآداب؟

بعد كلّ ما تقدّم، لماذا هُدر حبرُ سماح وحبرُ الآداب من دون أن يمرّ كريم، ولو سريعًا، على ما قاله وكتبه غيرُه؟ لماذا امتعض فخري كريم وهبّ للدفاع عن شرفه وكرامته وسمعته أمام القضاء اللبنانيّ مستعملاً «الردعَ الأمنيَّ بديلاً من الحوار النقديّ» كما قال الصحافيّ التونسيّ غسّان بن خليفة (**القدس العربيّ** ٢٠٠٨/٢/١)؟

خطوات اتّخذها فخري كريم بالتزامن مع حملةٍ بدأها، بقدرة قادر، عددٌ من «الحداثويين» والمحسوبين عليه، يُطبّلون له ويزمّرون، يشتمون الآداب وتاريخَها بطريقةٍ حاقدة، ويكيلون التهَم للمجلّة، ويحرّضون لا على سماح أو سهيل أو عايدة فحسب، بل على الموقع التاريخيّ لهؤلاء «الحداثويين» بعدما انقلبوا عليه. ومن أقصى يمين المحتلّ، انبرى «الحداثويّون» للدفاع عن فخري كريم على صفحات **المدى** وغيرها من المطبوعات ولتبرئته ممّا عدّه تهمًا، زورًا وافتراءً.

ولكنْ، بما أنّ فخري كريم، بحسب نصّ دعوى محاميه، «شخصيّةٌ عراقيّةٌ مرموقة ومناضلٌ سياسيٌّ عريق، ويقوم حاليًا بمهامّ كبير مستشاري رئيس الجمهوريّة العراقية، ونشاطاته ومؤسّساته الثقافيّة والإعلامية تجعله على علاقة وطيدة بعدد كبير من الشخصيّات المرموقة الناشطة على الصعد الثقافيّة والسياسيّة والإعلاميّة و...»؛ وبما أنّ هذه العلاقات «مبنيّةٌ في نشأتها وفي استمرارها على سمعته الحسنة ومزاياه الشخصيّة وعلى رأسها الوفاءُ والصدقُ والأمانة...»؛ وبما أنّ سماح إدريس (بحسب زعم فخري كريم) يستقي معلوماتِه من السفارات والمخابرات العراقيّة السابقة؛ وبما أنّ زملاءَ سماح من أنصار «ميثاق الشرف» (وبينهم الرئيس سليم الحصّ) هم من «أُجَراء الثقافة وتجّار الأسلحة» وزُمر عناصر المخابرات العراقيّة السابقة، ومن أفراد جوقةٍ ترافق سماحًا «في عُوائه الكريه وزعيقه المنكر» (بحسب عبد الرزاق رشيد الناصري، أحدِ أتباعِ السيّد فخري كريم)؛ أقول إذا كان سماح كلّ هذا، فلماذا كلُّ الغضب؟

ثمّ من قال إنّ المجلّة الثقافيّة (علما أنّ الآداب، كما ذكرنا، ذاتُ ترخيص سياسيّ) لا تتعاطى السياسة؟ وهل مصالحُ الأوطان، ورفضُ الاحتلال، والمطالبةُ بالحقوق، تنحصر في «السياسة» وتغيب عن التربية والثقافة والفكر؟ ومن قال إنّ الثقافة تنفصل عن السياسة؟ عمّ سيكتب المثقّفون حينها؟ فليقترحْ علينا دعاةُ الفصل بين الثقافة والسياسة مواضيعَ أكثرَ أهميّةً من أمور البلاد والوطن والأمّة، فنترك السياسةَ والثقافة لهم!

ثمّ مَنْ يحدّد «النقدَ المباح»؟ وبأيّ معيار تقاس القيمُ والمثلُ؟ وما قيمةُ النقد إذا «عَرف حدَّه» فتراجع عن دوره وعلّة وجوده؟ وما هو المباحُ إذا كان نقدُ الشخصيّات العامّة يقع في خانة اللاّمباح؟ مَنْ يضمن للقارئ في عالمنا العربيّ أن تُنقل إليه الصورةُ الحقيقيّةُ لما يجري حوله، في خضمّ عهر سياسيّ ثقافيّ عربيّ يبيع ويشتري في أسواق البورصة الفكريّة؟ إذا صمت المثقّفون الملتزمون، فمن ينقد ويحاسب ويسأل؟ وهل تتّفق قيمُ «الديموقراطيّة» و«الحريّة» و«الانفتاح» التي جاء بها الاحتلالُ الأميركيُّ إلى العراق، على أمل أن تعمّ «الشرقَ الأوسطَ الجديد،» مع وضع معاييرَ وحدودٍ للنقد والأسئلة؟

ليس بريئًا أن يُستهدفَ سماح إدريس وحده؛ فلا طائفة تحميه في «كيان الواسطة،» ولا تظاهرات مليونيّة تجوب الشوارعَ وتحمل صورَه وصورَ الدكتور سهيل وعايدة والعائلة، ولا مرافق عامّة تسمّى باسمه حين يُصلب على مذبح الكلمة الحرّة. وغدًا، إذا سقط سماح بما تمثّله الآداب، فستبدأ أحجارُ دومينو الحريّةِ الحقيقيّةِ بالتداعي، وسيُحشر المثقّفون في صفوفٍ طويلةٍ أمام المسالخ ويقولون: «أُكِلنا يوم أُكِل الثورُ الأبيض.»

لقد أجاد فخري كريم اختيارَ سماح كهدفٍ لمقاضاته في لبنان وأمام القضاء اللبنانيّ. وأحسن، من بعده، المحامي أحمد الزين حين ذكر المادّة ٥٨٣ عقوبات التي مررنا على ذكرها سابقًا. فلعلّ هذه الخطوة الأولى، التي انتصر فيها فخري كريم أمام القانون انتصارًا مبينًا، ستتبعها (في حال السكون والخضوع) خطواتٌ مماثلةٌ لإسكات كلّ صوتٍ يقول الحقيقةَ بلا مهادنة، ويسمّي الأشياءَ بأسمائها، فتَفْرغ الساحةُ لببّغاوات الثقافة وأبواق الطوائف والسلطات.

لقد خرج سماح عزيزًا ومنتصرًا بمقياس القيم التي يؤمن بها، مدافعًا شرسًا لا يهادن على حقوق شعبه. يقول، وهو يرشف قهوتَه بصفاء، معلّقًا على الحكم: «أعتبرُ قرارَ المحكمة جائرًا، وأخشى أن لا يكون القضاءُ على معرفةٍ تامّةٍ بخلفيّة الصراع الفكريّ والسياسيّ الدائر في المنطقة، ويتعامل مع الموضوع بحَرْفيّةٍ قانونيّةٍ ضيّقة، من دون أخذ الاعتبار لما يمثّله

فخري كريم، ولدوره في تشويه صورة اليسار، ولموقعه في سلطةٍ جاء بها الاحتلالُ الأميركيّ.» ثم يضيف: «لكنّ النصر في هذا النوع من المعارك لا يكون في المحكمة. تُرى، مَن يعتقد اليوم، رغم قرار المحكمة ضدّي، أنّ فخري كريم على حقّ في موقفه وموقعه؟!»

مَنْ يحمي الكلمةَ الحرّة ويمنع عنها التهجير؟ مَنْ يحمي الإعلامَ الحرَّ الملتزم؟ من يردّ لبنانَ إلى نطاقه الطبيعيّ كنطاقٍ ضمانٍ للفكر الحرّ؟

«رح جرّبْ كفّي» [سأحاول أن أُكْمِل]: تلك العبارة التي قالها سماح أمام ضريح سهيل تُثلج قلبي وعقلي وقلوبَ الكثيرين وعقولَهم، وتدعونا إلى مواصلة النضال الشريف والكلمةِ الصادقة.

صحافيّ لبنانيّ،
جريدة البناء، ٢٠١٠/٣/٨

❖ ❖ ❖

الطاهر لبيب — لأنّ الآداب ليست من ثقافة العابر!

العزيز سماح،

مشكلة الآداب أنّها ليست من ثقافة العابر. لا أظنّ أنّ محاصرتَها هي من جهةِ جرأتها في مواجهة السائد من استسلام العرب، في الفكر والسياسة، بقدْرِ ما هي من جهةِ ثباتها واستمرارها. إنّ ما أثار غضبَ المعنيِّ بافتتاحيّتك ليس مضمونَه ـ فقد سمع ما هو أدهى على ما يبدو ـ وإنّما هو أن تَحْملَ ما كتبتَ مجلّةٌ لها هذا الثباتُ والاستمرار. لو كتبتَ ما كتبتَ، ولكنْ في وسائلِ عُبور، لخفّفَ العبورُ وطأتَه أو أنساه. المشكلة إذًا أنّ مراقبةَ العابر سهلةٌ، أو هي لا تُبقي أثرًا، وأنّ رقابةَ المُقيم يَبقى المقيمُ شاهدًا عليها.

في ثقافة العابر يفتّش الفكرُ كما تُفتّشُ أمتعةُ المهرِّبين. فقد تكفي الشبهةُ، فيَمْنع الكتابَ عنوانُه. لا وقتَ للمضمون، وإنْ وُجِدَ فلا قدرةَ للمفتّش، أغلبَ الأحيان، على فهمه. لقد تشنّجت الرقابةُ في وجه الفكر، كما تشنّجتْ على الحدود. من هنا جاءت فكرةُ التسرّب والاندساس، ولو بين السطور. ثقافةُ اليوم ثقافةُ عبور. أنظرْ إلى هؤلاء الذين يصولون ويجولون فيها ويخرجون، في كلّ يوم، شاهرين عليكَ أفكارًا بلا فكر. إنّهم العابرون، تحمي ما يقولون تسليةُ الناس، قبل عبورهم، وتسليةٌ بعدها، فلا يبقى ممّا يقولون شيء!

أنت محقٌّ في أن تضع محاكمَتَكَ في سياقٍ فكريّ عربيّ أعمّ. وأنت محقٌّ أيضًا في التنبيه إلى أنّ مَنْ لا يساند فكرًا حرًّا يُستفرَدُ به يومًا. ومهما يكن، فالمساندةُ ليست، في نهاية الأمر، شخصيّةً بقدْرِ ما هي مساندةٌ لرمزيّة الآداب: تلك الرمزيّة التي دَفعت السلطةَ، في مَواطنَ أخرى، إلى التسليم بأنّ «ڤولتير لا يُسجَن،» وهي التي تدفع المفكّرَ العربيَّ إلى القول بأنّ الآداب يجب أن لا تكونَ عابرةً وأن لا يُسجنَ ثباتُها واستمرارُها.

مفكّر تونسيّ،
رسالة شخصيّة في ٢٠١٠/٣/١٥

❖ ❖ ❖

آرا خاجادور — أحرارُ العراق معكم!

الرفيق العزيز سماح إدريس المحترم،

تحيّة وتقدير،

علمتُ بنتيجة المحكمة في الدعوى المخجلة وغير النبيلة المطروحة ضدّك. أقول: هل هنالك أشرفُ مِنْ أن تتضمّن لائحةُ الاتهام ضدّك قضيّةً مشرّفةً هي دفاعُكَ عن شعب مظلوم، هو منكَ وأنتَ منه؟ من جانبي، وجانب العديد من رفاقي، نرى أنّ مثلَ هذه المحاكمات عرسٌ للثوريين، لأنها مناسبةٌ لفضح الفاسدين والمتشبّهين بالطغاة.

إنّ إصرار مَن وقفوا ضدك على مقاضاتك إنما هو في الواقع إصرارٌ على الوقوف ضدّ كلّ حَمَلَةِ الفكر والرأي النزيه والكلمةِ الحرّةِ والشريفة. إنه إصرارٌ على محاكمةِ كلِّ مَن لم ينكّسْ رايةَ الثقة بالشعب العراقيّ ونضالِه العادلِ ضدّ الاحتلال وخدمه.

إنّ إصرارَ مَنْ هم ضدك على إجراء المحاكمة يَعْكس ضعفَهم وضغينتَهم وحالةَ ضياعهم. فهم لم يحترموا القضاءَ يومًا، وإنما يلجأون إليه للنكاية بالقضاء نفسه وبالخصم الحرّ معًا، وكمحاولةٍ رعناءَ لإطفاء الغليل البدائيّ والمتخلّف والأرعن.

هم في إصرارهم على محاكمة سماح إدريس حَكَموا على أنفسهم. يكفيك فخرًا أنّ أحرارَ العراق وبلاد العرب معك، كما أنتَ معهم. ولا تقلقْ من شهود الزور الذين حاولنا ثنيَهم عن هذا الدور المعيب، ولكنْ دون جدوى، إذ توهّمنا بأنه ما زال في القَدْرِ بعضُ ماء، ولو قطرةٌ واحدة.

مرةً أخرى لك كلّ التضامن والتقدير، من أحد أبناء العراق الكادحين.

أكبر الشيوعيين العراقيين سنّاً،

وأقدمهم بين الأحياء في عضو الحزب الشيوعيّ العراقيّ،

رسالة شخصيّة في ٢٠١٠/٣/٨

❖ ❖ ❖

هنيئًا لكم بحُكم المحكمة وهنيئًا لـ الآداب بحُكم التاريخ

غسّان بن خليفة

كما كنتُ أتوقّع، أدان القضاءُ اللبنانيّ مجلّةَ الآداب ورئيسَ تحريرها د. سماح إدريس ومديرةَ المجلّة السيّدة عايدة مطرجي. لكنّ ما لم أتوقّعه هو ضخامةُ الغرامة المحكوم بها (٤٠٠٠ آلاف دولار أميركيّ لكِلا «المُتهَمَيْن»!) في قضيّةٍ تتعلّق بمقال رأي، وردتْ فيه إشاراتٌ عرَضيّةٌ، من دون اتّهامٍ مباشرٍ لصاحب الدعوى الناشر فخري كريم.

من المهمّ، بدايةً، التأكيدُ على إصرار صاحب الدعوى على عدم إسقاطها، رغم اعتراض المئات من المثقّفين والإعلاميين والقرّاء العرب، الذين وقّعوا «ميثاقَ شرف بين أنصار الكلمة الحرّة،» ورغم ما هو معروف للجميع من الظروف الماديّة الصعبة التي تعيشها المجلّة: فـ الآداب هي غيرُ المجلاّت والمنابر ودُور النشر العربيّة المُسبَغ عليها من نِعَم أموال نفط «محور الاعتدال» و«الليبيراليّة الوهابيّة» (والمصطلح البليغ هو لأسعد أبو خليل)، فضلاً عن الأموال «المجهولة المصدر»؛ إذ هي تعيش فقط من وفاء قرّائها، ومن قوتِ أصحابها القابضين على جمر الثقافة الحداثيّة (بمعناها التحرّري الرافض للاستعمار والهيمنة، لا حداثيّة «المُتلبرلين الجُدُد» العوراء).

من غير المجدي الخوضُ في حيثيّات القضيّة وقرار المحكمة، ولا الاعتراضُ على وجود «محكمة مطبوعات» في بلدٍ تُفاخر طبقتُه السياسيّة الطائفيّة بديمقراطيّته الفريدة عربيّاً. فساحةُ المعركة الحقيقيّة بين سماح إدريس وفخري كريم تجري في فضاءٍ آخر: فضاءِ «الثقافة العربيّة التقدّميّة.» فكلاهما يشار إليه عمومًا على أنّه مثقّفٌ تقدّميّ، أو ما يرادف ذلك بشكل أو آخر (مثل: حداثيّ، عقلانيّ،...). وهنا كان النصرُ، منذ البداية، لسماح إدريس ولمجلته العريقة ولما يمثّلانه من تيّار ثقافيّ نقديّ ثائر على السائد العربيّ البائس. إذ رغم استضافة أكثر من قناةٍ فضائيّةٍ «نفطيّة» للسيّد فخري كريم، واستبعادِها لسماح إدريس، الطرفِ الآخرِ في القضيّة ـ وفي ذلك دليلٌ إضافيّ على «لبيراليّتها» ـ، فإنّ هذا الأخير لم يَرفضْ إعطاءَ «حقّ الردّ» لكريم؛ بل فتح صفحاتِ مجلّته وموقعَها الإلكترونيّ، ناشرًا مقالاتِ مَن دافعوا عن صاحب الدعوى، رغم ما تضمنّه أغلبُها من بذاءاتٍ وتهمٍ سخيفة. وفي ذلك أبلغُ درسٍ عن مدى ديمقراطيّة الطرفيْن وحداثيّتيْهما وليبراليّتهما.

لكن الأهمّ من ذلك أنّه، رغم اختلال موازين قِوى المال والمنابر والعلاقات بين رافع الدعوى و«رافضها،» ورغم الشهرة الإعلاميّة لبعض الأقلام التي دافعتْ عن الأوّل، فإنّ قضيّة الدعوى فَجّرتْ موجةً ـ قد تكون غيرَ مسبوقة ـ من التضامن مع مجلّة الآداب ورئيسِ تحريرها: موجةً امتدّت من المحيط إلى الخليج، فإلى المهْجر، وتعدّدتْ ساحاتُها من الصحافة المكتوبة إلى فضاء الإنترنت. فرأينا المئات، بل الآلافَ، من المواطنين والمواطنات العرب، ممّن لا يعرفهم إدريس، ولا يربطهم به غيرُ الموقف الشريف، كهولاً وشبابًا، يُمْضون على عرائض المساندة. وفي مبادرةٍ تلقائيّةٍ معبِّرة، قام بعضُ الشباب اليساريّ العربيّ من تونس ـ وهم على فكرةٍ لم يصفّقوا يومًا لديكتاتوريّة صدّام حسين ولا استفادوا من «كوبونات النفط» ـ بنشر صورٍ لهم، على موقع «فيس بوك،» واضعين أمام صدورهم مجلّةَ الآداب، وكأنّها نيشانُ شرف. وهي فعلاً كذلك!

لا أعتقد أنّ سماحًا كان يطمح إلى أكثر من ذلك. فهو بثباته على موقفه، معزّزًا بالموقف الرائع لوالدته السيّدة عايدة مطرجي (أنظرْ ردّها المفحِمَ على «بيان فخري كريم،» حين رَفضتْ «تكرّمَه عليها» بإخراجها من الدعوى)، وبدعم شرفاء الثقافة العربيّة، قد قدّم أروعَ مثالٍ على المثقّف العضويّ المهموم بقضايا أمّته. إنّ هذا النموذج الأخلاقيّ المبدئيّ الشجاع هو ما تبحث عنه الأجيالُ العربيّةُ الجديدة، الكافرةُ بـ «مثقّفي السلطان» وبانتهازيّة الثوريين السابقين الذين لحسوا مبادئهم السالفةَ واستبدلوها بمبدإ «الدُنيا مع الواقف (بمعنى القويّ).» وهنا تحديدًا يتجلّى انتصارُ مجلّة الآداب، قلعةِ الثقافة التقدّمية العروبيّة. ففي الوقت الذي كان يَطْمح فيه أعداءُ الآداب إلى «اجتثاثها كثقافة،» كما قال رشاد أبو شاور، ها هي تنجح، بفضل صمود أصحابها (لا أموالهم)، وبفضل إصرارهم على الكلمة النقديّة الحرّة، في استنهاض همَمٍ تعبتْ، وفي استقطاب شبابٍ جديدٍ يبحث عن مثقّفين لم يضيّعوا البوصلةَ ولا تخلّوْا عن مبادئهم: أقصد المثقّفين والمثقّفات الذين مازالوا يدافعون بشجاعةٍ عن أحلامهم/أحلامِنا المشروعة، في نهضةٍ عربيّةٍ حداثيّةٍ متحرّرةٍ من قيود الاستبداد والاستغلال ومن ربقة الاستعمار والتبعيّة.

ختامًا، أغتنم الفرصة لأدعو، من على صفحات هذا المنبر، الذي يعتزّ به كلُّ التقدّميين العرب، إلى أن يكون الردُّ على إدانة مجلة الآداب بـ «القدح والذمّ» على قدر ما اقترفَتْه هذه الأخيرةُ من «ذَنْب.» ولذلك أدعو إلى المزيد من التحدّي، وإلى الانخراط الجماعيّ في فضح رموز ثقافة الخنوع وتبرير الهزيمة والتخلّي عن الكرامة. فليكن ردُّنا على مَن يريد إخمادَ صوتِ الآداب الملَعلِع بأن نعتبرها ملْكًا لنا جميعًا، وبإطلاق حملة اشتراكاتٍ سنويّةٍ في هذه المجلّة الصامدة المناضلة.

لن تَسْقط الآداب، بل ستبقى كما أرادها مؤسّسُها الراحل سهيل إدريس، وكما حافظ عليها ابنُه سماح. ستبقى كما عبّرتْ عن ذلك مديرتُها المسؤولة، السيّدة عايدة مطرجي، «صوتًا للثورةِ العربيّةِ ضدّ الاستعمار والاستبداد.»

صحافيّ وناشط يساريّ من تونس مقيم في مونتريال،

جريدة القدس العربيّ، ٢٠١٠/٣/٨

❖ ❖ ❖

ليست مجلةً تَنْطق باسم مموّلين من خلف البحار!

هشام البستاني

كلّ التضامن مع مجلة الآداب التي كانت دائمًا منبرًا للثقافة التقدميّة والتنويريّة، ومنبرًا مدافعًا عن العدالة في وجه الاحتلال والاستيطان والعنصريّة. وبينما تروِّج أكثرُ المنابر «الثقافيّة» للأكاذيب الليبراليّة والديمقراطيّة الأمريكيّة والإسرائيليّة، وتقبض لقاءَ ذلك أموالاً طائلةً من مصادرَ مختلفةٍ مرتبطةٍ بهما، اختارت الآداب أن تظلّ صوتًا مستقلاً بحقّ، لا يجامل، ومنبرًا ثقافيّاً عضويّاً يجوع ولا يتنازل للأجندات المعادية.

وكلّ التضامن مع الشجاع سماح إدريس، رئيس تحرير الآداب، الذي لم يفعلْ شيئًا سوى أن أشار بعين المثقف الحقيقيّ إلى مواضع الخلل التي يعرفها الجميعُ، وإلى الحقائق التي يعرفها الجميع. لكنْ يبدو أنّ ذلك اليومَ البائسَ، الذي اعتقدنا بتفاؤلنا الساذج أننا لن نراه ولو انهار كلُّ شيء، قد أتى رغمًا عنّا: إنه اليوم الذي أصبحتْ فيه الخيانةُ موقفًا مقبولاً، بينما يستدعي واجبُ الإشارة إليها (وهو أقلُّ القليل) أحكامًا قضائيّةً بالغرامة وتكميمِ الأفواه.

من الأردنّ، أضمّ صوتي إلى صوت سماح، وأعلن أنني أقول ما قاله سماح. وإنْ كانت هناك من مساءلةٍ قانونيّةٍ لرفض الاحتلال الأمريكيّ للعراق، ولرفض العمليّة السياسيّة العميلة للاحتلال فيه، ولإدانة جميع المتواطئين والمتعاونين والمشاركين في هذه المهزلة التي تسمّى ـ من أجل الخداع ـ «حريّةَ العراق،» فأنا أطلب مساءلتي القانونيّة أيضًا.

سماح إدريس ليس وحدَه، والآداب ليست مجلةً تنطق باسم مموّلين من خلف البحار. لهذا لن نخجلَ من الوقوف معهما من دون تردّد.

طبيب أسنان وكاتب وقاصّ من الأردن،

رسالة شخصيّة في ٢٠١٠/٣/١٠

❖ ❖ ❖

موقعٌ مشترك، قضيّةٌ مشتركة

يوسف فخر الدين

الدكتور العزيز سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الآداب الغرّاء،

تتعرّض الآداب منذ أن أنشأها الراحلُ الكبير د. سهيل إدريس لهجوم مستمرّ. تتغيّرُ الشخوصُ، والمبدأُ واحدٌ، هو إسكاتُ صوتٍ قوميٍّ عقلانيٍّ رائد. واليومَ، تتعرّضون لفصلٍ جديدٍ، ولكنّه لن يكونَ الأخيرَ، من فصول الحربِ المفتوحةِ على الكلمةِ الحرّةِ الملتزمةِ بقضايا الأمّة العربية، والقضايا الإنسانيّةِ التقدميّة. ولذلك لا نخاطبكم في سياق التضامن، وإنما في سياق التزامنا بموقعِنا المشترك، وقضيّتِنا المشتركة. ونستنكر قانونًا لبنانيّاً يكمُّ الأفواهَ الحرّةَ، تاركًا الساحةَ مشاعًا لأعداء الأمة ليقدّموا أكاذيبَهم على أنها الحقيقة الوحيدة.

العزيز سماح

ما أحوجنا اليومَ، كما كان آباؤنا بالأمس، وكما سيكونُ أطفالُنا في الغد، إلى الآداب منبرًا حرّاً مقاومًا، يَشُعُّ في ظلمات هزيمةِ المشروع القوميّ العربيّ، ويبشّرُ بنهضةِ حركةِ تحرّرٍ قوميّةٍ إنسانيّةٍ مستفيدةٍ من أخطاء الماضي، متخلّصةٍ من الشوفينيّة والانغلاق. وهي الأفكار التي لطالما أكّدتم عليها، ناشرًا وكاتبًا.

لكلّ ذلك، وللكثير الذي يضيق القولُ المقتضبُ عن الإحاطة فيه، فإننا في هيئة تحرير **أجراس العودة**، و«مجموعة بادرْ للدفاع عن حقّ عودة الشعب الفلسطينيّ،» نقف معكم في مواجهة الهجمة التي تتعرّضون لها، ونعلن التزامنا بما تقرّره حملةُ التضامن مع مجلتكم المناضلة.

مدير تحرير أجراس العودة، وعضو مجلس إدارة «مجموعة بادرْ»،

رسالة شخصيّة في ٢٠١٠/٣/١٠

❖ ❖ ❖

دعمًا للكلمة الجريئة والنقد البنّاء والرأي الحرّ

رمزي عوّاد

مرةً جديدة، يتحرّك القابعون خلف النصوص القانونيّة وقانونِ المطبوعات لخنق مساحة الضوء أمام الكلمة الحرّة والجريئة والنقدِ البنّاء.

مرةً جديدة، يتعرّض المثقّفون والمؤسّسات الثقافيّة والأدبيّة والفكريّة في لبنان للقمع المعنويّ والماديّ المختبئ خلف تشريعاتٍ لا تليق بلبنان، ولا بأدبائه ومفكّريه، ولا بمؤسّساتهم التي تدافع عن حقّها الطبيعيّ في أداء دورها الريّاديّ في عمليّة تعميم الوعي النقديّ حول القضايا التي تتعلّق بالقضايا الوطنيّة والإنسانيّة الكبرى.

مرةً جديدة، تحاول هذه الإجراءاتُ اختراقَ وعينا وتشويهَ ذاكرتنا، وتفشل، مرّاتٍ ومرّاتٍ، في حماية الوطن من الاتفاقيّات والصفقات التي تستهدف حريّتنا وأمّتنا واستقلالنا.

مرةً جديدة، ولن تكون الأخيرةَ، نعلن دعمَنا لحملة التضامن الشعبيّة مع مجلة الآداب، ومع رئيس تحريرها الكاتب والناقد سماح إدريس، مؤكّدين أنّنا في «جمعيّة النجدة الشعبيّة اللبنانيّة،» وكما كنّا على الدوام، إلى جانب الكلمة الحرّة والنقد البنّاء والرأي الحرّ، رافعين الصوتَ عاليًا في وجه كلّ الإجراءات المتّخذة بحقّ المثقّفين والمبدعين والكتّاب، لافتين نظرَ المسؤولين إلى ضرورة التصدّي لما يُعتبر قدحًا وذمّاً بحقّ الوطن وتاريخه وثقافته وعدم الالتفات إلى أيّ شيء آخر، مطالبين بالكفّ عن مثل هذه الإجراءات والتراجع الفوريّ عنها. كما نؤكّد على ضرورة التحرّك ليس دعمًا لسماح إدريس كشخص بل دعمًا وانتصارًا لحرّيّة الكلمة المسؤولة ودفاعًا عن حقّ الكتاب والمثقّفين والمبدعين في انحيازهم المطلق إلى جانب القضايا الكبرى لأوطانهم وشعوبهم في التفرّد والحريّة والعدالة.

ومعًا من أجل الإنسان.

جمعيّة النجدة الشعبيّة اللبنانيّة،

فاكس في ٢٠١٠/٣/١٥

❖ ❖ ❖

المعركة مستمرّة ضدّ الثقافة والإعلام تحت الاحتلال

طارق الدليمي

عام ٢٠٠٤ كتب الإعلاميُّ جون بيلغر، في كتابه **لا تقل لي أكاذيب**، أنه التقى فريقًا إعلاميّاً سوڤييتيّاً في زمن الغلاسنوست كان يقوم بجولةٍ في الولايات المتحدة. وقد نقل إليه انطباعًا أنّ الصحافة الأميركيّة تلتزم بمواثيق الدولة أكثر ممّا يحدث في الاتحاد السوڤييتيّ. وقد درس هذه الظاهرةَ نيكولاي لانين في كندا عام ٢٠٠٧، وكان ضابطًا إعلاميّاً في الجيش السوڤييتيّ في أفغانستان، واستنتج أنّ تغطية الإعلام الأميركيّ والمتعاون معه للحرب على العراق سنة ٢٠٠٣ كانت فضيحةً سياسيّةً قبل أن تكون جريمةً أخلاقيّة. ويركّز هذا الإعلاميُّ على موقف العناصر العراقيّة المعارضة لنظام صدّام حسين داخل أميركا وإنكلترا تحديدًا، وكيف أنها انجرفتْ مع الأكاذيب الأميركيّة وراحت تردّدها ليلَ نهارَ من أجل التخلّص من الديكتاتوريّة ولو كان الثمن هو احتلال العراق وتحطيمه. والطريف أنّ أحد الكتّاب العراقيين، وهو من جماعة فخري زنكنة، أورد في حديثٍ خاصّ هذه الانطباعات حين قارن عملَه السابقَ في وكالة نوڤوستي بعمله الحاليّ في القسم الإعلاميّ لفضائيّة «الحرّة» الأميركيّة. والحقّ أنّ التمترسَ وراء روح «ثقافة الأجنبيّ،» ومشاعرَ الدونيّة، وعقدةَ الخواجا، هي التفسيرُ الأوليُّ لانتقال عتاة الإعلام العراقيّ التابع لقيادة عزيز محمّد ـ فخري زنكنة من شكلهم السوڤييتيّ السابق إلى شكلهم الأميركيّ الحاليّ.

بيْد أنّ العامل السياسيّ هو المحفّزُ الرئيسُ لهذه الاستدارة الإعلاميّة ـ السياسيّة. ويضاف إلى ذلك العامل أنّ هذه النُّخَب عملتْ فترةً طويلةً بانضباطيّةٍ ذليلةٍ تحت رحمة السطوة الحزبيّة وقراراتها التعسفيّة؛ وعندما سنحتْ لها الفرصةُ بعد تفسّخ الحزب الشيوعيّ العراقيّ في بداية التسعينيّات، وتساوق ذلك مع أحداث الكويت، انفرط زمامُ ارتباطاتها التقليديّة. بل يمكن القولُ إنها ساهمتْ في تفعيل موقف التلاقي أولاً، والمتعاونِ لاحقًا، مع الخطّة الأميركيّة لحصار العراق تمهيدًا لغزوه واحتلاله.

تشير الوقائعُ المفصّلة لتاريخ الحزب الشيوعيّ في تلك المرحلة إلى الحمّى العالية التي أصابت جسمَ المثقفين هناك، وإلى تحوّلهم بيادقَ مأجورةً في يد الشركات الإعلاميّة المرتبطة بأجهزة المؤسّسة الأميركيّة وفروع نشاطاتها المختلفة. وقد استمرّ هذا «التعاونُ» على كلّ المستويات حتى الغزو والاحتلال وإلى الآن. وما الحملة الإعلاميّة التي تشنّها «مؤسّسةُ المدى» وجريدة **المدى** اليوميّة بخصوص «الاجتثاث» إلاّ جزءٌ من الخطّة الأميركيّة الاحتلاليّة، التي تعبّر عن نفسها بما يسمّى «العمليّة السياسيّة.» وتقود زعانفُ زنكنة حاليّاً حملةَ الاجتثاث لكلّ مَن يقف في وجه ترشيح جلال الطالباني لرئاسة الدولة تحت سنابك الأجنبيّ.

إنّ التاريخ الإعلاميّ لفخري زنكنة يتساوى ويتكافل مع تاريخه السياسيّ منذ كان مشرفًا على جريدة **طريق الشعب** في السبعينيّات، وفي ذروة تحالف الحزب الشيوعيّ بقيادة عزيز محمّد وحزب البعث الحاكم بقيادة النائب صدّام حسين. ولا غرو أنّ هذا التحالف غير المقدّس شُيّد على جماجم مئات المناضلين من كوادر الحركة الوطنيّة العراقيّة المعادية للديكتاتوريّة السابقة. وكان دورُ زنكنة والجماعة المتصلة به هو التسويقَ اليوميَّ لجرائم النظام على أنها إنجازاتٌ تاريخيّةٌ في الطريق إلى بناء الاشتراكيّة في العراق. إنّ شعبنا لا ينسى أبدًا شخصيّاتٍ من نمط محمد الخضري ومتّى هندو وناجي العقابي وفؤاد الركابي وستّار خضير، ناهيك بالمئات الذين استُشهدوا تحت التعذيب أو بواسطة الاغتيالات في العراق وخارجه من نمط المناضليْن عادل وصفي وتحسين الشيخلي. بل إنّ **طريق الشعب** كانت لها وظيفةٌ مركزيّةٌ في حثّ الشعب على محاربة «الجيْب العميل» في شمال العراق بقيادة الحركة الكرديّة عام ١٩٧٥، أو على القتال المباشر ضدّ انتفاضة «خان النصّ» الشيعيّة لكونها حركةً «طائفيّةً رجعيّةً عفنة» تحرّكها الأوساطُ الإيرانيّةُ والسعوديّة.

والحقّ أنّ الحلقات الإعلاميّة (بقيادة زنكنة) التي كانت تنفّذ أغراضَ الديكتاتوريّة هذه هي نفسُها التي بادرتْ إلى استعمال الأساليب عينِها خارج العراق بعدما استنفدها النظامُ الديكتاتوريّ سياسيّاً وإعلاميّاً. وكانت أهدافُها الجديدة هي كلّ العناصر الوطنيّة والتقدميّة خارج الحزب أو داخله من التي لا تنسجم مع خطّ الشلّة المركزيّ أو تناهض سلوكها السياسيّ أو الشخصيّ. ولمّا كانت هذه الشلّة قد خضعتْ في الشتات إلى قوانين التحالف غير المبدئيّة، ولأنها تنكّرتْ لكلّ قيم الحزب التاريخيّة المجيدة وهرولتْ وراء المصالح الضيّقة النرجسيّة للصفوة المستبدّة التي تتحكّم بمفاصل الحزب ونشاطاته، فاننا نجد أنها لم تختلفْ في ممارساتها عن أيّ سلطةٍ سياسيّةٍ طاغية.

لقد حصلتْ أحداثٌ بشعة في الفترات السابقة، وكانت وقائعُ «بشت آشان» من أكثرها دمويّةً. وهناك تفاصيلُ مشينةٌ عن الدور المهمّ الذي قام به [...] في هذه الوقائع، والتهادن المخزي لقيادة [...] في التعامل معها إلى الآن. وهذا ما يفسّر، في رأيي، الدعوى التي رفعها زنكنة على الكاتب القدير والناشر العروبيّ الديمقراطيّ سماح إدريس، واطّلعنا مؤخّرًا على نتيجتها المؤسفة.

لقد تعلّمنا من خلال تجاربنا الشائكة، ومن خلال الثقافة ومعاركها التاريخية المهمّة، أنّ «القانونيّ» هو الغلافُ الحقيقيّ «للسياسيّ» في سياق النضال ضدّ انتهاكات الدولة وبطشها، وأنّ «السياسيّ» عنوانٌ فريدٌ لتعديل «القانونيّ.» وها نحن قد وضعنا اليدَ على الحامض النوويّ للمسرحيّة التي افتعلها زنكنة في لبنان لمعاقبة إدريس لأنّه كان الأوضحَ والأنصعَ في فضح «العمليّة السياسيّة» [...]. فلقد كانت «العمليّة السياسيّة» عام ٢٠٠٧ (زمنَ كتابة إدريس لافتتاحيّته الشهيرة في

الآداب) في ذروة مأزقها، وكانت «الاندفاعة» هي الخطّة التي وضعتها إدارةُ بوش والجنرال پيترايس من أجل تطهير بغداد وقتل الآلاف وتشريد الملايين من سكّانها وتغيير طابعها الديموغرافيّ لتَسهل السيطرةُ عليها. ومن دون ذلك، بحسب كلمات سعد إسكندر، مسؤولِ الأرشيف العراقيّ، لا يمْكن حكمُ بغداد والعراق معًا.

من هنا أساند الزميل سماح إدريس، وأطلب فتح ملفّ هذه الأحداث من أجل الاستمرار في الدفاع عن الحريّة والعدالة لكلّ الشرفاء، وفي المقدّمة شعوبُنا المغدورةُ التي تكتوي بعذاباتٍ يوميّةٍ لا تصدَّق من قِبل حكّام الاحتلال والمتعاونين معه. وليكن مثلنا القول المأثور: «إنّ طواحينَ التاريخ تطحن ببطء، ولكنّ طحنها ناعمٌ ودقيق.»

سياسيّ وكاتب عراقيّ،
رسالة شخصيّة، ٢٠١٠/٣/١٥

❖ ❖ ❖

قضيّة الآداب؟ بل «قضيّة آداب»!

طلال يحفوفي

ذاتَ يوم شرّفني المرحوم الدكتور سهيل إدريس بمرافقته خلال جولته الأخيرة في الإمارات العربيّة المتّحدة استنهاضًا لأصدقاء مجلة الآداب التي كانت ـ وما زالت ـ تترنّح تحت ضغوط العجز الماليّ. كنتُ أعمل يومها إعلاميّاً في الإمارات قبل عودتي إلى بيروت، فكتبتُ عمودًا في مجلة **زهرة الخليج** عنوانُه: «أنقِذوا الآداب من قلّتها.» وأشرتُ في سياق النصّ إلى أنّني لا أعني بـ «القلّة» العثرةَ الماليّة، وهي أول ما قد يتبادر إلى الذهن، بل قصدتُ قلّة آداب (بمعنى قلّة الأدب) التي زادت هيمنتُها على الساحات كلِّها، سياسيّةً واجتماعيّةً وفنيّةً وثقافيّةً، بحيث إنّ ميزانيّة ألبوم غنائيّ واحد من ألبومات «الطقش والفقش» تكفي ـ ويا لخجلي ـ لتمويل مجلةٍ ثقافيّةٍ عدّة سنوات.

واليوم، وكأنه لا تكفي الآداب (بمعنييها) محنتها، حتى انقلبَ عليها مريدون سابقون يضغطون لإقفالها لأنّها تكاد تكون آخرَ متراسٍ ثقافيّ لعيونٍ عربيّةٍ تقاوم المخرزَ الأميركيّ. وهي التي تصدّت لأشرس معارك التغريب، رافعةً رايةَ اللغة القوميّة العربيّة، بحثًا ونقدًا وإضاءةً وتبنّيًا لمبدعين تحوّلوا عبر منبرها إلى قاماتٍ عملاقةٍ أعادت كتابةَ النهضة العربيّة شعرًا ونثرًا منذ الخمسينيّات وحتى اليوم.

نعم، نقولها اليومَ من جديد: هذه ليست «قضيّة الآداب» بل «قضيّة آداب» [...]، ويجب أن تُنقلَ من محكمة المطبوعات إلى شرطة الآداب!

ويا صديقي سماح،

صحيح أنّ الذي «يتلقّى العصيَّ ليس كمن يَعدّها،» غير أنّ الشجرة المثمرة هي أكثر الشجرات التي تُرشق بالحجارة. وفي مطالعة محامي فخري كريم القضائيّة نفسِها أكثرُ من عبارةٍ تؤكّد أهميّةَ مجلةِ الآداب وخطورةَ دورِها في تحريك الرأي العام العربيّ وتوجيهه.

إعلاميّ لبنانيّ،
موقع sawtak.com

❖ ❖ ❖

مؤتمر تضامنيّ في دار الآداب

عُقد في ٢٠١٠/٣/١١ لقاءٌ تضامنيّ مع مجلّة الآداب ورئيس تحريرها ومديرها المسؤول. وتوافد حشد من الكتّاب والصحافيين والفنّانين والقادة والناشطين السياسيين إلى مكاتب دار الآداب في ساقية الجنزير في بيروت. في المؤتمر، الذي أدارته د. رانية المصري، الناشطةُ السياسيّة وأستاذةُ البيئة في جامعة البلمند، عَرض إدريس القضيّة منذ بداياتها. تلت ذلك كلماتٌ لكلّ من: جورج عازار (نصّ كلمته في الصفحة التالية) باسم الحملة التضامنيّة مع مجلة الآداب، والصحافيّ والكاتب في جريدة **السفير** نصري الصايغ، ورئيس حركة الشعب النائب السابق نجاح واكيم، ورئيس اتحاد الكتّاب اللبنانيين غسان مطر، ورئيس المجلس الوطنيّ في الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ موريس نهرا، والروائيّ وعضو المكتب السياسيّ في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين

مروان عبد العال، والكاتب والصحافيّ في جريدة **السفير** صقر أبو فخر، ورئيس قسم العدل في جريدة **الأخبار** د. عمر نشّابة، وعضو «اللقاء الوطنيّ» والحزب الشيوعيّ رياض صوما، وممثّل نقابة الصحافة إلياس عون، وممثّل نقابة المحرّرين كمال فضل الله، والناشط والكاتب القوميّ دياب أبو جهجه، والكاتب الفلسطينيّ رشاد أبو شاور. وحضر المؤتمر مثقفون وفنّانون كثيرون، منهم: الشاعران محمد علي شمس الدين وشوقي بزيع، والمخرجان السينمائيّان ميّ المصري وجان شمعون، والناشط السياسيّ سايد فرنجية، وعربي عنداري عن اتحاد الشباب الديمقراطيّ، والدكتورة غادة اليافي...

وقال نصري الصايغ إنه كان يتمنّى أن يُنزِلَ الحكمُ القضائيُّ عقوبةَ السجن في حقّ إدريس، لأنّ ذلك كان سيعبّر أشدّ تعبير عن بؤس الحُكْم وعن رفعةِ موقفِ الآداب. وتساءل واكيم عن سبب خلوّ ديوان المحاسبة من أيّ قضيّةٍ تستوجب التحقيقَ والمحاكمة، بينما تتكاثر القضايا القضائيّةُ والشكاوى في محكمة المطبوعات، مُعْرِبًا عن استيائه من عدم وضع افتتاحيّة إدريس عام ٢٠٠٧ (موضوع الشكوى) في إطارها الثقافيّ ـ السياسيّ بوصفها صراعًا بين نهجين: نهجٍ مزيَّفٍ مبرِّرٍ للاحتلال، ونهجٍ مقاوم. أما أبو شاور فتحدّى فخري كريم أن يقاضيه في الأردن بسبب عددٍ من مقالاته التي تتضمّن معلوماتٍ وألفاظًا تفوق بشدّتها ونبرتها ما يُزعم أنه ورد في افتتاحيّة إدريس. وأكّد عبد العال «أننا، في الجبهة الشعبيّة، يعنينا سماح إدريس لما يمثّله، امتدادًا لما مثّلته الآداب ومؤسِّسُها سهيل إدريس، من الانتصار للحريّة والمقاومة والكلمة الملتزمة.» وتابع: «إنّ صدورَ الحكم في حقّ سماح لم يفاجئْنا، لاننا ندرك أنّ المطلوب هو تدجينُ الثقافة وتطبيعُ ثقافة الاستسلام. وبين الانتصار لسماح إدريس وثقافة المقاومة من جهة، والخضوع لمنطقة تدجين الثقافة ومحاكمتها من جهةٍ أخرى، فإننا نقف حتمًا إلى جانب سماح.»

وختم إدريس بكلمة ترحيبيّة داعيًا إلى تعديل قانون المطبوعات (نصّ كلمته في الصفحة التالية).

❖ ❖ ❖

جـورج عـازار — كلمة حملة التضامن مع مجلة الآداب

أيها الحضورُ الكريم، ها هي مجلةُ الآداب تصنع التاريخَ مجدّدًا، فتنحتُ من الورق فنّاً اسمُهُ «المقاومةُ الثقافيّة.» وها هو حبرُ المثقفِ الحرِّ والملتزم ينتصر لجراح العراق ومآسيه، ويضيءُ لنا عتمةَ واقعنا العربيِّ المرير؛ فإذ بالوجوهِ تنكشف، والأقنعةِ تسقطُ، والكلمةِ الحرّةِ تفضح الارتهانَ.

في افتتاحيّة بعنوان «نقد الوعي 'النقدي': كردستان ـ العراق نموذجًا،» وهي موضوعُ الدعوى القضائيّةِ المقامةِ ضدّ مجلة الآداب، قدّم الدكتور سماح إدريس وقائعَ واستنتاجاتٍ دامغةً عن نموذج لعلاقة المثقف السلطويِّ في الوطن العراقيّ الواقع تحت سلطة الاحتلال، معتمدًا على مراجعَ وشهاداتٍ من الداخل العراقيّ نفسِه.

لكنّ منطقَ الثقافة السلطوية لا يقبلُ النقدَ، خاصةً إذا كان رصينًا وجادّاً في تناول دور المثقف الأجير في عصر الاحتلالِ وديموقراطيّةِ هولاكو وورثةِ نوري السعيد.

منذ اليوم الأول لرفع هذه الدعوى القضائيّة ضدّ مجلةٍ رائدةٍ كمجلة الآداب، أحسّ كلُّ الشرفاء والمثقفين الأحرار في لبنان والعالم العربيّ بالإهانة من هذا الأسلوب الحاقد في استغلال النصّ القانونيّ واستخدام قانون المطبوعات أداةً لقمع حريّة التعبير وخنقِ الكلمة الحرّةِ المستقلّة. وكان الحكمُ الأولُ الصادرُ في القضيّة مفجعًا للوسط الأدبيّ، ومخيّبًا لآمالَ المثقفين الديمقراطيين. فما هي الحكمةُ من تجريمِ النقد المستند إلى عشرات المراجع؟ ولماذا تحريمُ التحليل السياسيّ الصادق؟ وهل من المنطق المقارنةُ بين نقد شخصيّةٍ عامّةٍ مثل المستشار الرئاسيّ لعراقٍ واقعٍ تحت الاحتلال، وبين مقالاتِ التشهيرِ وشائعاتِ الوسطِ الفنيّ وأقلامِ السبِّ والشتم؟

إنّنا، كأصدقاء وقرّاءٍ لمجلة الآداب بالدرجة الأولى، وكمثقفين وشبابٍ ديمقراطيين حريصين على حريّة التعبير في لبنان أيضًا، نعتبرُ أنفسَنا مستهدَفين جميعًا عبر هذا الحُكْم الجائر، ونعلنُ عن تضامننا الكامل مع مجلة الآداب، ممثلةً بشخص مديرها المسؤول الأديبة الملتزمة السيّدة عايدة مطرجي إدريس ورئيسِ تحريرها المثقف المقاوم الدكتور سماح إدريس. كما نعلن عن إطلاق أوسع حملةٍ شعبيّةٍ دفاعًا عن حريّة التعبير وتضامنًا مع مجلة الآداب.

تهدفُ الحملةُ **أولاً** إلى إعادةِ التذكيرِ بتفاصيلِ القضيّة وتعريفِ الجمهورِ بها. وتسعى، **ثانيًا**، إلى مناصرةِ الجهدِ القانونيّ المبذول لاستئنافِ الحكم عبرَ استنهاضِ الرأي العامّ اللبنانيّ وتعريفِه بخطورةِ استخدام النصّ القانونيّ أداةً لقمع حريّة الكلمة، وضرورةِ تطوير قانون المطبوعات بما يتوافقُ مع حريّةِ التعبير. وتسعى الحملةُ، **ثالثًا**، إلى توقيعِ

عريضةٍ تستنكر الحكمَ القانونيَّ الصادرَ عن محكمة المطبوعات. وفي هذا الصدد لا بدَّ من التذكير بالعريضة الموقّعة من طرف أكثر من ألف مثقف من لبنان والعالم، ومنهم أسماءٌ لامعةٌ كنعوم تشومسكي ونورمن فنكلستين وصنع الله إبراهيم وسليم الحص وشفيق الحوت وأنيس صايغ... وأخيرًا، تعلن حملتُنا عن تضامننا الماليّ مع مجلة الآداب في تحمّل أيّ نتيجةٍ سلبيّةٍ لحكم الاستئناف مستقبلاً في ظلّ قانونِ المطبوعاتِ الحاليّ، وعن إطلاق حملةِ تبرّعاتٍ شاملة؛ ذلك أنّ الادّعاءَ على الآداب وسماح وعايدة اعتداءٌ مباشرٌ علينا!

إننا عبر تضامنِنا مع الآداب نتضامنُ أيضًا مع ذواتِنا وحقِّنا في الحريّةِ والإبداع. وهذا هو جوهرُ إنسانيّتنا ومعنى وجودنا.

وفي نهاية كلمتي لا بدَّ من توجيهِ تحيّةٍ قلبيّةٍ منا جميعًا إلى مؤسّس الآداب الراحلِ الكبير الدكتور سهيل إدريس، وإلى روحِهِ الطاهرة، ورسالتِهِ الخالدة في استنهاضِ الإنسانِ العربيِّ الجديد وترسيخِ ثقافةِ الوعي الذاتيّ والمقاومة.

سنبقى معك يا سماح، وستبقى الآداب عصيّةً على دعاةِ التطويعِ والإرهابِ الفكريّ.

❖ ❖ ❖

كلمة رئيس تحرير الآداب في المؤتمر التضامنيّ

الأصدقاء والزملاء والرفاق،

باسم دار الآداب، أقولُ لكم: أهلاً بكم في دار الحريّة.

لقد حكمت المحكمة بأننا مارسْنا القدحَ والذمَّ في حقّ مستشار السلطان. ولكنّ الثقافةَ كانت قد حَكمتْ قبل المحكمة، وستحْكم بعدَ المحكمة، بأنّ التقاعسَ عن خوضِ معاركِ الحريّةِ والاستقلال هو الذمُّ بعينِهِ وهو القدحُ بعينه: ذمُّ بدور المثقفِ الملتزم، وقدحُ بدور الثقافةِ الوطنيّة. لذا، فقد قرّرنا، باسمِكم، أن نستأنفَ الحُكْمَ، لأننا قرّرنا، باسمِكُم أيضًا، أن نواصلَ المعركة: معركةَ المقاومةِ العربيّةِ ضدّ الاحتلالِ الأميركيّ للعراق، ومعركةَ اليسار الثوريّ ضدّ اليسار الزائف الذي تحوّل إلى برغيٍّ صغيرٍ في آلةِ الاحتلال، ومعركةَ الثقافةِ المستقلّةِ في وجه ثقافةِ المالِ والنفطِ والسلطة وتكميم الأفواه.

أيها المثقفون، قانونُ المطبوعاتِ عارٌ عليكم. وقانونُ المطبوعات عارٌ على هذا البلد الذي يتباهى بأنه بلدُ الحريّةِ والإشعاعِ الثقافيّ. ولكنّ هذا التباهي تبجّحٌ فارغٌ أحيانًا، ويا للأسف. والدليل؟ الدليلُ هو أنّ السيد فخري كريم لم يرفعْ أيّةَ دعوى علَى أيٍّ من منتقديه في أوروبا، وهم بالعشرات، لأنهم يعيشون في النروج والسويد وفرنسا والنمسا وبريطانيا على سبيل المثال لا الحصر.

السيّد مستشارُ الرئيس تحت الاحتلال، والرئيس بفضلِ الاحتلال، اختار بلدكم، أيها اللبنانيون، لأنّ بلدكم، خلافًا لما نسمع، ليس نصيرًا للحريّة! قانونُ المطبوعات، أيها الزملاء، سيفٌ مسلّطٌ على أقلامكم. فهو لا يكتفي بمنعكم من قولِ ما تؤْمنون به، وإنِ استندتم إلى مصادرَ ومراجعَ لا تُحصى، بل يمنعُكم من إثباتِ ذلك أيضًا.

لقد قرّرت الآداب منذ تأسيسها ألاّ تكونَ ضحيّةَ قانون المطبوعات، بل أن تكونَ جنديّاً في معركة تعديله. ولهذا فنحن لم نخسرْ ولن نخسرَ، لأنّنا نعملُ بهدْيٍ من كلماتِ الشهيد مهدي عامل التي ستبقى ترنُّ في آذانِنا إلى الأبد: «لسنا مهزومين ما دمنا نقاوم»!

أيُّها الزملاء والرفاق،

كان بإمكان مستشار السلطان أن يردَّ علينا، وكنّا سننشر ردَّه بالتأكيد. بل إنه حين رفع الدعوى عمدْنا فورًا إلى نشرها، كما هي، بكلّ أخطائها الطباعيّة وغير الطباعيّة، ونشرْنا أيضًا ثمانيَ عشرة مقالةً تنضح بمديحه، وتشتمنا بنعوتٍ من قبيل: أنني عميل لصدّام، وأنني جزءٌ من عصابات التفخيخ الإجراميّة، وأنني أمارسُ العُواءَ الكريه! ولم أرفعْ دعوى مضادّةً ضدّ أيٍّ من هؤلاء الشتّامين، لأنّ الكلامَ في رأينا لا يواجَهُ إلا بالكلام، ولو كان جارحًا. تلك كانت ممارستَنا وأخلاقيّاتنا منذ سبعةٍ وخمسينَ عامًا: لم نرفعْ دعوى ضدّ أحد؛ ولم نستعْدِ القضاءَ ضدّ أحد. سلاحُنا الكلمةُ وحدها، حتى حين يتسلّحُ الآخرونَ بالمالِ والمنصبِ والسلطةِ والميليشيات.

أيُّها الناس، الآداب لا تعتبركُم اليومَ متضامنين معها، بل تعتبر نفسَها متضامنةً معكم: في معاركِكم النبيلةِ من أجل الحريّة، والعراق، وفلسطين، واليسارِ الحقيقيّ. ولقد شرّفتموها بأنْ قبلتموها جنديّاً في صفوفكم.

بيروت، ٢٠١٠/٣/١١

الحكم القضائيّ في حقّ الآداب

تنشر الآداب نصّ الحكم الصادر في حقّها كاملاً، على الرغم من عدم اضطرارها قانونيًّا إلاّ إلى نشر خلاصةٍ منه، وذلك من قبيل المزيد من الإضاءة على القضيّة.

باسم الشعب اللبناني،

إنّ محكمة الاستئناف في بيروت، الغرفة الثالثة عشرة الناظرة بالدرجة الأولى في جميع القضايا المتعلّقة بجرائم المطبوعات، والمؤلّفة من الرئيس روكس رزق ومن المستشارتين نوال صليبا ورؤى حمدان، لدى التدقيق والمذاكرة، تبيّن انّ السيد فخري كريم ولي (من الجنسية العراقية) تقدّم بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٠، بواسطة وكيله المحامي أحمد زين، بشكوى مباشرة اتّخذ فيها صفة الادعاء الشخصي بوجه:

- مجلة الآداب، ممثلة بصاحبيها السيدين سهيل وسماح إدريس.
- السيدة عايدة مطرجي إدريس، المدير المسؤول في مجلة الآداب.
- السيد سماح إدريس، كاتب المقال في مجلة الآداب.

بموضوع: قدح وذم.

وتبيّن أنه طلب، من ضمن ما طلب:

- إدانة المدّعى عليهما الثانية والثالث سندًا لأحكام المواد ١٧ و١٨ و٢٠ و٢١ من قانون المطبوعات ولأحكام المواد ٣٨٥ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ من قانون العقوبات.
- إلزام المدّعى عليهم بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ مئة ألف ل.ل. كتعويض رمزيّ للمدّعي إضافةً إلى نفقات المحاكمة.
- إلزام المدّعى عليهم بنشر الحكم في العدد الأول من مجلة الآداب الذي سوف يصدر بعد تبليغه.

وتبيّن ان وكيل المدعي طلب بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٧: تدوين رجوعه عن الادّعاء بوجه السيد سهيل إدريس كمسؤول بالمال، بصفته أحد أصحاب مجلة الآداب، ومتابعة السير بالدعوى بوجه المدّعى عليه سماح إدريس، بصفته كاتب المقال، وبوجه المدعى عليها عايدة مطرجي إدريس، بصفتها المديرة المسؤولة للمجلة.

وتبيّن أنّ المدّعى عليه سهيل إدريس توفّي.

وتبيّن أنّ المدّعى عليهما عايدة مطرجي إدريس وسماح إدريس أبرزا، بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩، بواسطة وكيلهما مذكرة دفوع شكلية.

وتبيّن أنّه تقرر بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٤ ردّ هذه الدفوع.

وتبيّن أنه تم استجواب كل من المدعى عليهما.

وتبيّن أنّ المحاكمة اختتمتْ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦ بعد ان ترافع كل من: وكيل المدعي، وممثل النيابة العامة الاستئنافية، ووكيل المدعى عليهما، وبعد أن أعطي الكلام الأخير لكلّ من المدّعى عليهما.

وتبيّن انه تقرر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ فتح المحاكمة.

وتبيّن أنّ المحاكمة عادت واختُتمتْ بتاريخ ٢٠١٠/١/١٣ بعد أن ترافع كلٌّ من: وكيل المدعي، وممثّل النيابة العامة الاستئنافية، ووكيل المدّعى عليهما، وبعد أن اعطي الكلام الاخير لكلّ من المدّعى عليهما.

بناء عليه، وبنتيجة المحاكمة العلنية،

أولاً: في الوقائع

تبيّن أنّ المدّعى عليهما السيدين سهيل وسماح إدريس هما صاحبا مجلة الآداب، وأنّ المدّعى عليه السيد سماح إدريس هو رئيس تحرير هذه المجلة وكاتب المقال موضوع هذه الشكوى، وأنّ المدّعى عليها السيدة عايدة مطرجي إدريس هي المديرة المسؤولة فيها.

وتبيّن أنّ المدّعى السيد فخري كريم وليّ يهتمّ ويتابع الأمور الثقافية، وهو يقوم في هذا السياق بتوزيع بعض الكتب مجّانًا على قرّاء كبريات الصحف العربية، وينظّم مهرجانات ثقافية متعددة من بينها «مهرجان المدى الثقافي الخامس» الذي أقيم في أربيل بالعراق خلال الفترة الممتدة من يوم ٢٩ نيسان لغاية يوم ٦ أيار ٢٠٠٧.

وتبيّن أنه ورد في متن افتتاحية عائدة للعدد ٥/٦ أيار ـ حزيران ٢٠٠٧ من مجلة الآداب، وبقلم المدعى عليه السيد سماح إدريس، تحت عنوان: «نقد الوعي 'النقدي': كردستان ـ العراق نموذجا»، من ضمن ما ورد:

ـ «فخري كريم: وأخيرًا لا آخرًا، هل يعرف المدعوّون إلى مهرجان المدى ممن طبّل وزمّر لإنجازات كردستان الديمقراطية مَنْ هو مدير مهرجان المدى الأستاذ فخري كريم؟»

ـ «هل تعرفون أوضاع كردستان حقًا؟ وهل تعلمون واقع المرأة هناك..؟ هل تعلمون واقَع الموساد (المخابرات الإسرائيلية) هناك؟»

ـ «هل تعرفون تاريخَ مدير المهرجان الذي امتدحتموه بالقول إنه 'فردٌ يساوي وحده ورشةً كاملة'؟».

ـ «محاولة الرئيس الطالباني شراء المثقفين العراقيين المقيمين في الخارج لكم أفواههم... هل يندرج مهرجانُ المدى ضمن خطوات الطالباني (ومستشاريه الثقافيين) لشراء ضمائر المثقفين والصحفيين العراقيين والعرب وكمّ أفواههم عن قول الحقيقة».

ـ «إنّ شبكة الإنترنت تكاد تختنق بما يُكتب دوريّاً عن الزميل الناشر... فيكفي (مثقفينا) أن يلتقوا بأيّ شيوعي عراقي مخضرم ونظيف، من حزب الرفيق فهد، ليعلموا أين آلت أموالُ الحزب الشيوعي العراقي... وأموال مجلة النهج ودار المدى».

ـ وإذا برائد وصاحب المشاريع الثقافية السيد فخري كريم مجرد شيوعي عراقي قديم على صلة «بمخابرات صدام نفسه في الستينيات والسبعينيات، فضلاً عن المخابرات العربية والامريكية والبريطانية في ما تلا ذلك من عقود،» ومجرد متمول عراقي كبير حديث النعمة يقيم المهرجانات الثقافية ويدعم الثقافة الشعبية بكتاب مجاني يوزع بالملايين كل شهر».

وتبيّن أن المدّعي طلب:

ـ تدوين رجوعه عن الادعاء بوجه السيد سهيل ادريس كمسؤول بالمال، بصفته احد اصحاب مجلة الآداب،

ـ ومتابعة السير بالدعوى بوجه المدّعى عليه سماح إدريس، بصفته كاتب المقال، وبوجه المدّعى عليها عايدة مطرجي إدريس، بصفتها المديرة المسؤولة للمجلة.

وتبيّن أنّ المدّعى عليه سهيل إدريس توفّي.

ثانيًا: في الأدلة

تأيّدت هذه الوقائع ١ ـ بالادعاء. ٢ ـ بما ورد في [هكذا في الأصل]. ٣ ـ بكافة الأوراق والمستندات المبرزة في الملف. ٤ ـ بمجريات المحاكمة.

ثالثًا: في القانون

حيث أنّ «الذمّ هو نسبة أمر الى شخص ولو في معرض الشك أو الاستفهام ينال من شرفه أو كرامته» (الفقرة ١ من المادة ٣٨٥ /عقوبات).

وحيث أنّ القدح هو «كلّ لفظة ازدراء أو سباب وكلّ تعبير أو رسم يشفّان عن التحقير ... إذا لم ينطو على نسبة أمر ما» (الفقرة ٢ من المادة ٣٨٥/عقوبات)..

وحيث أنّ«الذم» يجنح، في ضوء ما ذكر، باتجاه الخصوصيات، بينما القدح يجنح باتجاه العموميات .

وحيث أنّ اشارة كاتب المقال موضوع هذه الشكوى، المدّعى عليه سماح إدريس، في متن الافتتاحية العائدة لعدد مجلة الآداب تاريخ ٥/ ٦ أيار ـ حزيران ٢٠٠٧ الى وقائع محددة تعكس: إيحاءات بتعاون ما بين المدّعي والمخابرات العراقية (السابقة) والمخابرات العربية والأمريكية والبريطانية، وتلميحات وشكوكًا حول مصداقيته وسمعته ومصادر ثروته، وتهكمًا وتحقيرًا بشخصه وبنشاطاته «الثقافية»، على النحو المبيّن في باب الوقائع تطال، في السياق الذي جاءت فيه، سمعة وشرف وكرامة المدّعي وتشكّل ذمّاً وقدحًا بشخصه وتنطبق، تبعًا لكل ما ذكر، على أحكام المادتين ٢٠ و٢١ من المرسوم رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠ /٠٦/ ١٩٧٧ المعدّل معطوفتين على المادة ٢٦ من المرسوم المذكور وعلى المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات.

وحيث أنّ المدّعي يطالب بتعويضات شخصية رمزية، عن الأضرار التي لحقت به، مقدارها مئة ألف ل.ل.

وحيث أنّ ما ورد آنفًا، على النحو المذكور، ألحق بالتأكيد ضررًا معنويّاً كبيرًا بالمدّعي وهو يستوجب تعويضًا.

وحيث أنّ المحكمة ترى، تبعًا لذلك، إجابةَ طلب المدّعي والزام المدّعى عليهما، كاتب الافتتاحية، السيد سماح إدريس، والمديرة المسؤولة، السيدة عايدة مطرجي إدريس، بالتكفل والتضامن، بدفع مبلغ مئة ألف ل.ل. كتعويض رمزي للمدعي.

وحيث أنّ المحكمة ترى، بالإضافة إلى ذلك، وسندًا لأحكام المادة ٣٢ من المرسوم ٧٧/١٠٤ المعدّل، إلزام المدّعى عليهما بنشر خلاصة عن هذا الحكم، على نفقتهما، في العدد الأول من مجلة الآداب الذي يصدر بعد إبلاغ كلّ منهما نسخة عنه.

وحيث أنّه لا ضرورة لبحث باقي الأسباب والمطالب الزائدة و/أو المخالفة إما لأنها لقيتْ ردّاً ضمنيّاً، فيما سبق، أو لعدم الجدوى.

لذلك نقرر بالاتفاق، وبعد سماع مطالعة النيابة العامة الاستئنافية:

أولاً: إدانة كل من المدّعى عليهما السيد سماح إدريس، والدته عايدة، من مواليد سنة ١٩٦١، رقم السجل ١٢٣٨ المصيطبة، والسيدة عايدة مطرجي إدريس، والدتها هند من مواليد سنة ١٩٣٤ رقم السجل ١٢٣٨ المصيطبة، وفقًا لأحكام المادتين ٢٠ و٢١ من المرسوم رقم ١٠٤ تاريخ ٣٠/ ٠٦ / ١٩٧٧ المعدل معطوفتين على المادة ٢٦ من المرسوم المذكور وعلى المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات، وتغريم كل منهما مبلغ ستة ملايين ل.ل.، على أن يحبس كل منهما يومًا واحدًا عن كل عشرة آلاف ل.ل. عند عدم الدفع.

ثانيًا: إلزام المدّعى عليهما المبيّنة كامل هوية كل منهما آنفًا، بالتكافل والتضامن بدفع مبلغ مئة الف ل.ل. كتعويض رمزي للمدعي.

ثالثًا: إلزام المدّعى عليهما، المبينة كامل هوية كل منهما آنفًا، بنشر خلاصة عن هذا الحكم على نفقتهما، في العدد الأول من مجلة الآداب الذي يصدر بعد إبلاغ كل منهما نسخة عنه.

رابعًا: تدريك المدعى عليهما، المبينة كامل هوية كلّ منهما آنفًا، بالتكافل والتضامن، كافة الرسوم والمصاريف.

خامسًا: ردّ باقي الأسباب والمطالب الزائدة و/ اوالمخالفة.

حكمًا بمثابة الوجاهي صدر وأفهم علنًا، بحضور ممثل النيابة العامة الاستئنافية، بتاريخ ٢٠١٠/٣/١.

الكاتبة (داغر)، المستشارة (حمدان)، المستشارة (صليبا)، الرئيس (ر. رزق).

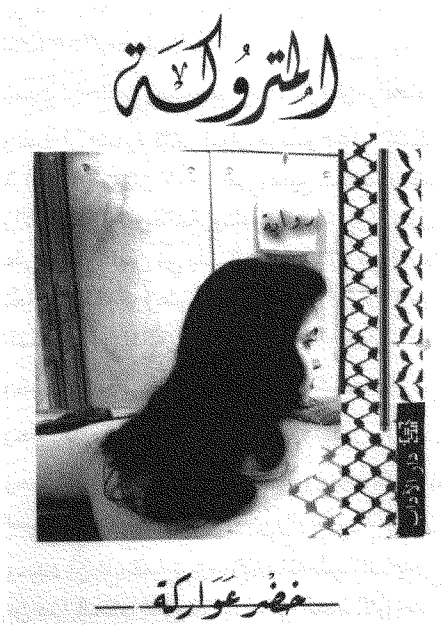

رواية تسرد حكايات كثيرة جميلة ومشوّقة عن علاقات حبّ وصداقة وفجور وسياسة ومواقف الشباب من الدّين والإيمان والجسد والحياة والآخرة. كما تكشف دور الموساد الإسرائيليّ في اختراق الكثير من المنظّمات والجمعيّات العربيّة في العالم العربيّ والغربيّ على حدّ سواء.

من الجولان إلى فلسطين المحتلّة، من لبنان إلى كندا، يتوالى السردُ ليصنع موقفًا إنسانيّاً من الذات والآخر في ظلّ انحياز عالميّ فاضح لإسرائيل.

خضر عواركة كاتب وصحفيّ لبنانيّ. يعمل حاليّاً مراسلاً حرّاً للجزيرة نت. صدر له عام ٢٠٠٦ كتاب عن الحركة الصهيونيّة المسيحيّة، وعام ٢٠٠٧ رواية «ريم وغزلان جدّة».